الأخبار
al-akhbar

اشتـــراك خاص

الثلاثاء 1 كانون الثاني 2013
العدد 1896 السنة السابعة
Mardi 1 Janvier 2013 nº 1896 7ème année

24 صفحة
1000 ليرة

www.al-akhbar.com

عنابر العدم

04 نجوم وأرانب في رومية: من ولد مجرماً؟

06 شهرزاد تودّع شهريار: جرائم القتل ضد الزوج

08 «أندرغرواند» في الأمن العام وأحداث الفنار يطالبون بالطفولة

10 أهالي السجناء: الواقفون بذلّ عند باب الجحيم

12 بابا روما في القااووش والصراصير في «الأروانة» والعميل يشكو

14 تمارين على «الحريّة»: الإنسانيّة المستعادة على خشبة المسرح

22 «ألكتراز» النسخة اللبنانية: الهارب من رومية معروف العنوان

لا تتناسب الأبنية المستعملة، باستثناء رومية، مع حاجات الإدارة السجنية (مروان طحطح)

عنابر العدم

سجون للقهر والتعذيب

يعترف كلّ المسؤولين اللبنانيين، وفي طليعتهم وزير الداخلية والبلديات مروان شربل الذي تخضع السجون لسلطته، بسوء أوضاعها. ويذهب المسؤولون في الدولة أبعد من ذلك أحياناً، فيطلقون الوعود ويعلنون الخطط التي توضع من أجل تحسينها. هدمها. إعادة بنائها. أو بناء أخرى جديدة. وعود لا ينتج منها إلا تحسينات طفيفة غير قادرة على معالجة أزمة مستفحلة منذ عقود. لا يسعنا، ونحن نستقبل السنة الجديدة، إلا أن نضيء قليلاً على حياة نحو خمسة آلاف سجين في مراكز حجز حرياتهم*. لكن ملف السجون لا يعني السجناء وذويهم والحرس وبعض الجمعيات غير الحكومية التي تسعى إلى توفير حاجاتهم الأساسية فحسب، بل هو مرتبط بعجز نظام العدالة وترهّل دولة القانون في لبنان. يتطلّب إصلاح السجون «استمرارية وموارد مالية وبشرية ليست متوافرة بانتظام»، بحسب شربل. فهل يأتي 2013 بجديد، أم أن أزمة السجون إلى تفاقم؟

عمر نشابة

لا تتناسب أوضاع السجون في لبنان مع المعايير الدولية، لا من النواحي العدلية والحقوقية والعقابية ولا من النواحي الاجتماعية والإصلاحية. جميع مباني السجون في لبنان لا يمكن أن تستوعب أكثر من 1500 سجين بحسب المعايير الدولية، بينما عدد السجناء الحالي يفوق 4000 يحشرون فيها، ما يؤدّي إلى اكتظاظ خانق. باستثناء مباني السجن المركزي في رومية وسجن زحلة للرجال، جميع مباني السجون غير مصممة لتكون سجوناً بل مراكز للشرطة أو مستودعات. أدخلت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تعديلات على هذه المباني، لكنها تعديلات غير كافية لتحويل المباني إلى سجون بحسب المعايير الدولية. معظم السجون موجودة في الطبقات السفلية لثكن ومراكز تابعة لقوى الأمن لا يدخلها النور والهواء الطبيعيان بكمية كافية (النبطية، جب جنين، راشيا، حلبا، زغرتا، جبيل، جزين)، أو سرايا قديمة يعود تاريخ إنشائها إلى العهد العثماني (صور، بعلبك، تبنين، عاليه، زحلة للنساء). ولا مخارج طوارئ في السجون تستخدم في حال وقوع حريق أو حوادث تستدعي إجلاء السجناء والحراس. وفي السجن المركزي في رومية، حيث لحظ التصميم الأساسي وجود تلك المخارج، لا يمكن استخدامها بسبب إغلاقها النهائي لدواعٍ أمنية. يذكر كذلك أن أدوات الإطفاء غير متوفرة بما يكفي في السجون. ولا تتناسب خصوصيات مباني السجون مع المتطلبات الأمنية حيث لا توجد بوابات غير قابلة للخلع تفصل أقسام السجن بعضها عن بعض ولا توجد كاميرات مراقبة كافية، كما أن أجهزة التفتيش غير متوفرة. المجاري الصحية في معظم السجون تعتريها مشاكل انسدادها بسبب عدم قدرتها على احتواء المجارير حيث إنها كانت قد صمّمت لخدمة أقل من نصف نسبة الاستخدام ولم يجرِ توسيعها. وتعاني السجون نقصاً حاداً في مياه الشرب والاغتسال. أما الإمدادات الكهربائية في جميع السجون فغير مناسبة، وهي عشوائية في بعض السجون ومهترئة وقد تؤدي إلى احتكاك في الأسلاك يشكل خطراً على سلامة السجناء والحرس. يشغل الجيش اللبناني أحد المباني غير المكتملة البناء في السجن المركزي في رومية. أما سجن بنت جبيل في الجنوب، وهو حديث الإنشاء، فغير مستخدم ويمكن أن يستوعب عدداً من السجناء أو السجينات.

بسبب الاكتظاظ الخانق في السجون، يعاني السجناء من ضيق مساحات النوم والأكل والنزهة والمواجهات مع الزوار ووكلائهم القانونيين، كما أن عدد المراحيض والحمامات في السجون غير كافٍ لخدمة عدد السجناء. ويعاني السجناء من ضيق في المساحة التي تتيح لكل منهم الحفاظ على الخصوصية الفردية.

ولا توجد أماكن مناسبة لحفظ الأغراض الخاصة لكل سجين. ويشكو السجناء من الطعام الذي تؤمنه لهم إدارة السجن، اذ يدّعي بعضهم أن فيه أوساخاً وحشرات وأنه غير كافٍ ولا يصلهم بالمستوعبات المناسبة.

الخدمات الطبية في السجون غير كافية ولا تتناسب مع المعايير الدولية. عدد الأطباء والممرضين قليل، والمستوصفات، إن وجدت، فهي غير مجهزة بالكامل. أما في ما يخصّ السجلات الطبية للسجناء فهي غير متوفرة في معظم السجون، وإذا توفرت تكون ناقصة ولا تتناسب مع المعايير الدولية.

ويشكو السجناء غلاء أسعار الحانوت في جميع السجون اذ إن أسعار بعض المواد الاستهلاكية تزيد على الأسعار في المحال التجارية الأخرى.

المساحة المخصصة للنزهة ضيقة في جميع السجون ولا تتيح للسجناء ممارسة نشاطات رياضية. وفي بعض السجون لا تصل أشعة الشمس إلى ساحة النزهة (زغرتا، راشيا، جب جنين، صور، النبطية، جبيل، طرابلس للرجال). ولا توجد هواتف ثابتة في عدد من السجون، أما السجون التي توفّرت الهواتف فيها فلم تكن كافية.

ولا توجد آلات تشويش على الهواتف الخلوية التي يستخدمها عدد من السجناء بعد تهريبها من الخارج. ويشكو السجناء من استنسابية في تعامل إدارة السجن والحراس معهم. والدليل على ذلك نظام الشاويش والخدم حيث تختار إدارة السجن الشاويش (للمساعدة في إدارة شؤون السجن) والخدم (للتنظيف وتوزيع الطعام) من بين السجناء

> **يعاني السجناء من ضيق مساحات النوم والأكل والنزهة والمواجهات**

* أعد هذا الملف بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان، وإن كانت الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظرها.

والاذلال

الاهتمام بالسجون هو اهتمام بنظام العدالة الشامل (هيثم الموسوي)

من دون العودة إلى معايير قانونية مكتوبة. يشكو السجناء كذلك من عدم تناسب ظروف المواجهات مع حاجاتهم للتواصل مع زوارهم وأفراد عائلاتهم خاصة. فباستثناء مبنى المحكومين في السجن المركزي ليس في السجون أماكن يمكن أن يعانق فيها السجين أولاده وسائر أفراد عائلته. وتعاني السجون من نقص أو من غياب تام للنشاطات التربوية والرياضية والتعليمية والمشاغل والبرامج العلاجية النفسية.

إن الاهتمام بالسجون باعتبارها المرافق العقابية الأساسية في لبنان هو اهتمام بنظام العدالة الشامل، إذ ان مرحلة تنفيذ العقوبة هي المرحلة الثالثة من نظام العدالة بعد مرحلتي الضبط والمحاكمة، وهي المرحلة التي تحدّد الفشل عبر عودة المحكوم إلى الجريمة أو النجاح عبر إصلاحه. وبينما لا توجد في لبنان حالياً بدائل لعقوبة الحرمان من الحرية، وبما أن أكثر من أربعة آلاف إنسان محتجزون خلف القضبان في عهدة الدولة، يفترض وضع إصلاح السجون في أعلى سلم أولويات الإصلاح.

لكل سجن نافذته...

زياد بارود

هي قضبان حديدية وجدران غليظة تفصل بين عالمنا وعالمهم... نحن، نزلاء السجن الكبير، حيث أحكامنا المسبقة وأفكارنا الموروثة محتجزة... وهم، نزلاء السجن الأصغر حجماً والأعظم ظلماً، حيث حريتهم محتجزة بحكم قضائي حيناً، وبمجرّد مذكرة توقيف أحياناً... وحدها نافذة السجن تأتيهم بالضوء، وتطل بهم على الأمل. أما أبواب التحديث والتطوير والإصلاح، فموصدة، والحق علينا ... نحن!

الحق علينا لأننا اعتقدنا بأن مجرّد بناء مدرسة يقفل سجناً. فاكتفينا بمدارس لا مدرسّين فيها ولا طلاب. صدق ميشال فوكو عندما تساءل: «أين الغربة إذا كان السجن يشبه المعامل والمدارس والثكن والمستشفيات، وكلّها تشبه السجون؟». أهملنا البناء في ظل تزايد عدد السكان وتعاظم معدّل الجريمة. وتوقفت، عند ستينيات القرن الماضي، عقارب الزمن. شيّدت الدولة السجن المركزي في رومية واستراحت. صُمّم السجن هندسياً ليستوعب 1050 سجيناً، وإذا به يستوعب اليوم، فعلياً، ما يزيد على 4000 بين محكومين وموقوفين! يضاف إليهم آخرون موزعون على سجون ونظارات على مساحة الجمهورية.

والحق علينا أيضاً لأننا اعتقدنا أن السجن عالم آخر، لا تفاعل بينه وبين «عالمنا». هنا، لم نهمل البناء، بل شيّدنا جداراً يفصل بيننا وبين الإنسان ـ السجين. هذا الذي عائلته بيننا تعاني، وهذا الذي، إذا قضى عقوبته، انضم إلينا، فلم يجد وظيفة ولا احتضاناً. لم نرد أن نراه. أما هو، فنافذة السجن بقيت مداه...

والحق علينا، خصوصاً، لأننا ملوك الارتجال! نلغي وزارة التصميم (حصراً للنفقات؟!) ونرتجل حلولاً ظرفية. تغيب السجون عن أولوياتنا لعقود، ثم نريد أن نعالجها بلمحة كاميرا بين حلقة شغب وأخرى. نقارب إشكالية السجون بالعين الأمنية حصراً، وتغيب النظرة الكلية الإنسانية، بدءاً بالسياسة العقابية للدولة وترجماتها التشريعية والقضائية، مروراً بإدارة السجن التي باتت علماً قائماً بذاته، وانتهاءً بالظروف المعيشية فيه.

نعم لنقل إدارة السجون إلى وزارة العدل، وقد انطلقت الخطة الخمسية وبتنا في منتصف الطريق. إلا أن هذا الإجراء لا يجوز أن يتحوّل إلى كرة نار ملتهبة ترمى من الداخلية إلى العدل، كما لا يجوز عزله عن سائر الإصلاحات. لذلك، أطلقت وزارة الداخلية والبلديات، اعتباراً من 2009، «مشروع تحسين الأوضاع المعيشية في السجون اللبنانية». أنجز المشروع تقريراً شاملاً يتضمّن، للمرة الأولى، مختلف المعطيات المرتبطة بالسجون، هندسةً وخرائط وواقع حال، وخصص التقرير لكل سجن ملفاً متكاملاً يتضمن خرائط وصوراً ومعلومات بيانية. بذلك، بات بإمكان الدولة أن تنتقل إلى المرحلة التالية على قواعد صلبة وتقارب التمويل والإدارة والأمن وحقوق الإنسان في سجون لبنان كلّها، مقاربة تطبيقية ذات فعالية.

«لكل سجن نافذته» (والتعبير لجيلبير غراتيان)... و«لكل سجين غاضب» (مسرحية زينة دكّاش) حقه في تلك النافذة، لا في تحطيمها شغباً ولا في هدم التحسينات. من حق السجين أن يخضع لمحاكمة عادلة، ومن حق المحكوم أن يقضي عقوبة واحدة هي حرمانه حريته، لا أن يعاقب أيضاً في ظروفه المعيشية. ليعاقب المجرم المرتكب، وإنما بما حكم به فقط، وليعاقَب المجتمع الذي لا يريد أن يرى خلف قضبان سجونه إنساناً.

حماية المجتمع ومصالح الضحية

أنجلينا أيخهورست*

في دولة القانون، على كافة الفاعلين في المنظومة الجزائية أن يتصرفوا بما يتوافق مع مبادئ حقوق الانسان – وذلك في شتى الأوقات: منذ لحظة الاعتقال، أثناء الحجز، خلال فترة السجن قبل صدور الحكم وبعده، وأكثر من ذلك، أثناء مرحلة إعادة الاندماج الاجتماعي.

الحرية حق أساسي، والحرمان منها في الإطار الجزائي ينبغي أن يوفّق بين عناصر عدّة: حماية المجتمع ومصالح الضحية من جهة، ومعاقبة المُدان وضرورة التحضير لإعادة اندماجه مستقبلياً في المجتمع من جهة أخرى.

لهذا الغرض، لا بد من تطوير عدالة جزائية وإدارة سجنية فاعلتين ومستقلتين تحترمان الضمانات القانونية الأساسية. يبقى هذا التحدي قائماً في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي. بهذا المعنى، ليس لبنان استثناءً. لكن في هذا البلد، نواجه صعوبات كبيرة جداً بسبب نقص الوسائل إلى جانب التحديات الهيكلية.

وضع السجون اللبنانية معروف جيداً. على سبيل المثال لا الحصر الاكتظاظ ونقص الدعم الاجتماعي والطبي المناسب والحصول المحدود على المساعدة القانونية. لا تعزز هذه التحديات الدور الاجتماعي للسجون الذي أتيت على ذكره سابقاً. لكن هناك إرادة قوية من جانب الحكومة والمجتمع المدني وشركاء دوليين من أجل تحسين الوضع القائم.

أود أن ألقي الضوء على مسألة الحبس الاحتياطي. على هذا الصعيد، أحيي الجهود المبذولة في لبنان في سبيل الحد من عدد السجناء في الحبس الاحتياطي. عام 2010، كان أكثر من 70% من السجناء في الحبس الاحتياطي. واليوم، تراجعت هذه النسبة إلى 57% (احصاءات وزارة العدل). لكن يبقى الكثير للقيام به.

في إطار سياسة الجوار الأوروبية، التزم الاتحاد الأوروبي ولبنان بالعمل معاً في سبيل الإصلاح القضائي، بما في ذلك إصلاح السجون، بغية تعزيز قدرة نظام إقامة العدل وفعاليته ودعم الهيئات الموكلة تطبيق القانون. يدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من خلال إجراءات ملموسة تحسين نظام السجون. على سبيل المثال، ندعم مالياً مواكبة نقل إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل مع دعم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، الموكل من قبل الحكومة لتسهيل عملية النقل. وقد تحققت نتائج ملموسة حتى الآن: منهج لتدريب العاملين، وضع برامج للتأهيل المهني، قاعدة بيانات الكترونية فضلاً عن دعم فني لتحديد سياسات وخطط العمل على صعيد السجون.

فضلاً عن ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي جهود المجتمع المدني في سبيل تحسين الظروف في السجون وتعزيز احترام حقوق الانسان. إحدى هذه المبادرات طبقها الاتحاد العالمي لجمعيات الكهنة DIAKONIA، وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين وضع السجينات في لبنان وبخاصةٍ في سجون النساء في طرابلس وبعبدا وفردان وزحلة بتعاونٍ وثيق مع السلطات في السجن من أجل احترام حقوق الانسان للنساء المعتقلات والسجينات. والعمل جارٍ على قدمٍ وساق. يتلقى المعتقلون والسجناء الدعم القانوني والاجتماعي الذي هم بأمس الحاجة إليه وثمة مبادرات تشريعية قيد التحضير لجعل قانون السجون ينسجم مع المعايير الدولية.

في سجن روميه، أثمر مشروع طموح وضعته جمعية عدل ورحمة نتائج إيجابية جداً، إن على صعيد دعم الضحايا أو تحسين الأدوات الموضوعة في تصرف قوى الأمن لإنجاز مهمتها في إطار احترام حقوق الانسان. حتى يومنا هذا، استفاد أكثر من 700 معتقل وسجين من دعم قانوني ونفسي و/ أو طبي.

في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل الذي يهدف إلى مواكبة توطيد الإصلاحات الديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط، حشد الاتحاد الأوروبي أموالا إضافية لتحسين الوصول إلى العدالة داخل السجون ومراكز الاعتقال وتعزيز قدرات المؤسسات العقابية.

يبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بدعم لبنان لتُدار مع الوقت المؤسسات العقابية انسجاماً مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.

* رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

الأخبار ■ الثلاثاء 1 كانون الثاني 2013 العدد 1896

عنابر العدم

نجوم وأرانب في رومية

«مين في الحياة دي ما اتولدش بريء»؟

الصحافة في السجن. خبر كاف ليتجمّع نزلاء سجن رومية المخيف، ويجعلوا من الصحافي صندوق شكاوى. بين تأكيد البراءة، والشكوى من غياب الخدمات، ترتفع أصوات الموقوفين احتياطياً من دون محاكمة. أما المحكومون فيديرون حياتهم كما كانوا يفعلون في الخارج

محمد نزال

هنا رومية. أذن القضاء لنا بالدخول، ليوم واحد، إلى المكان المخيف. هنا، تُفهم تماماً علّة دعوة السجناء إلى المسؤولين لزيارتهم. يصعب العيش هنا. لكن مع ذلك ثمة أحياء في هذا المكان!

إنه سجن لبنان المركزي. أرض المستحيلات. كل شيء مخيف هنا باستثناء السجناء. يخبرك أحدهم، ببرودة، أنه لم يُشاهد «الزفت» منذ أكثر من عشرين عاماً. لا تملك إلا أن تحدّق إلى وجهه ملياً. قل ما شئت عن جرمه، لكنه، وبجدارة، سيثبت لك أنه إنسان. في داخله إنسان وحبّة مسك. اسمه الياس. إن أطلق سراحك اليوم، نسأله، أتظن أنك قادر على العيش في الخارج؟ ماذا يحمل خيالك عن عالم ما خلف القضبان؟ لبنان عنده ما زال قبل «الطائف». تدور عيناه قبل أن يجيب: «ربما تغيّرت الدنيا... ولكن يكفي أن تكون حريتي معي». إذاً، لا يزال «بروكس» تواقاً إلى الحرية. هكذا يسميه زميله وحيد. يشبّهه بالسجين في فيلم «شاوشينك»، أحد أكثر الأفلام شهرة بين السجناء. في الواقع، الياس يشبه بروكس، حتى في الشكل. الأول يعمل الآن في مصنع الأشغال اليدوية، الفنية جداً، لخبرته في هذا العمل. الثاني، في الفيلم، كان مسؤولاً عن المكتبة، وعندما أنهى مدة عقوبته حاول قتل زميله، الذي يحبه كثيراً، أملاً بعدم الإفراج عنه. لقد أصبح «مستحبساً». هكذا يسمّون المصاب بهذه الحالة النفسية في رومية. في الفيلم، عجز بروكس عن أذية زميله، ليخرج بعدها من السجن بغير رغبة. وجد نفسه في عالم، على اتساعه، غير عالمه. السجن الكبير. أيام قليلة ويتسلّم أصدقاء عمره، في السجن، رسالة وداعه لهم. شنق ذاك العجوز نفسه. هذا في الفيلم، أما الياس، بقبعة الصوف التي على رأسه، لا يزال صامداً، داخل مبنى المحكومين في رومية... مع حكم مؤبد.

وحيد، الذي يقضي مؤبّده هو الآخر، مضى على وجوده خلف القضبان حوالى 20 عاماً. يعمل في المصنع، مع الياس، ويجيد فن رسم اللوحات. يحمل وحيد ثقافة سياسية. فما أن يشم رائحة صحافة، حتى يتمنى إيصال صوته إلى المسؤولين. المفاجأة في طلبه أنه، عكس كثير من السجناء، لم يطلب شيئاً لنفسه. يتمنى على المسؤولين «تجنيب لبنان ثمن خلافاتهم. عليهم أن يتّحدوا ليواجهوا المرحلة التي نمر فيها. إنها مرحلة مفصلية». يا للعجب، من قضى عقدين من الزمن في سجن مقفر، ونسيته الدنيا كلها، قلبه على لبنان. صاحب الهامة الطويلة، من لم يجد القانون إلا أمثاله ليطبّق عليهم، لا يطلب شيئاً لنفسه. إن كان ولا بد، بعد الإصرار، فـ«عدم التضييق على الأخوات الثلاثة اللواتي يزودننا بأدوات العمل». يزعجه أن ضابطاً لا يسهّل لهن عملهن الإنساني.

عبد الفتاح يراقب من بعيد. يقترب منا. لا يبدو واحداً من نزلاء السجن، كما أنه ليس كبيراً في السن. لكن لا تمرّ لحظات قبل أن تكتشف أنه من أقدم السجناء. الفرق أنه دخل السجن صغيراً، وقد أتلف من شبابه فوق عقدين من الزمن خلف القضبان. بات خبيراً في «عالم الهمس». هكذا يسمّي مبنى المحكومين. «سترى الياس ووحيد، إدريس وسيمون، نبيه وخالد... لن تجد هنا إلا الهمس. كلهم تصالحوا مع واقعهم. صاروا من هذا السجن كحجارة ذاك الجدار أمامك. أنا مثلهم أيضاً. ستجد في المباني المتبقية، وخاصة المبنى باء، جواً آخر». المحكوم بالإعدام، المستفيد من قانون عفو ما بعد الحرب الأهلية، صاحب المؤبد اليوم، لديه طلب وحيد. «نريد من دولتنا، على غرار كل الدول، أن تُحدد مدة العقوبة المؤبد. في مصر، مثلاً، هذه العقوبة 25 عاماً، أما هنا فهي حرفية... إلى الأبد».

أبطال وأرانب

عند مدخل مبنى المحكومين، المؤلف من ثلاث طبقات، تلفتك مصطلحات غير مألوفة خطّها السجناء على الجدران. أحدهم كتب: «السجن لي مرتبة والقيد لي خلخال، والمشنقة يا عاهرة مرجوحة الأبطال». إذاً، كان ينتظر الإعدام. هل أعدم؟ لا أحد يعرف هنا، لأنهم لا يعرفون الكاتب. عند المدخل تتجمّع أغراض السجناء، الآتية إليهم من ذويهم، بانتظار توزيعها عليهم. ثياب وحاجيات وطعام. من يأته طعام من خارج السجن قوي في السجن. من «يواجه» قوي أيضاً. زيارات الأهل والأصدقاء يسمونها «مواجهة». من يواجه لا يأكل من «الأروانة» (طعام السجن). هذا المصطلح، بالمناسبة، يطلقه السجناء على كل شيء لا يُنتفع به. ستسمع هنا عن «محامين آروانة» أيضاً. على الدرج في الطريق إلى الطبقة الأولى، تقرأ على الجدار عبارة: «أرنب إسطنبولي». تسأل «الشاويش» (سجين آمر) عن معناها فيبتسم. يقول: «الأرنب هو اللوطي. هنا لا نساء كما تعلم، وعندما يأتينا سجين من هذا النوع فهو الأرنب». يتبرّع سجين ضخم البنية، بصوت مرتفع، للإيضاح أكثر: «كان لدينا أرنب اسمه تيما... المسيطر عليه كان يؤجّره في الليلة مقابل كروزين دخان». ولماذا إسطنبولي؟ هي كلمة وحسب، يشرح.

في الطبقة الأولى حلّاق. سجين ذو مهنة. قصّ الشعر عنده مقابل علبتي سجائر. هذه هي العملة هنا. السجائر و«اليونت»، أو وحدات الهاتف. الثانية مستجدة، فعالم الخلوي غزا السجن، وبات في حوزة كل سجين، تقريباً، هاتف.

وتبدأ المفاجآت. ها هو ماهر المقداد هنا. شقيقه الشيخ حسن أيضاً. صوت أجش يضجّ في المكان. إنه حسن ضاهر المقداد. هذا الذي ظهر قبل أشهر على الشاشات، قائلاً: «أعدموا حسان إن أردتم، حسناً، ولكن الواحد من عندنا بألف من عندكم». ما زال صوته قوياً في رومية أيضاً. لحظات ويطل رجل مفتول العضلات، قصير

> **عقوبة المؤبد محددة بـ25 عامًا أما في لبنان فهي حرفية... إلى الأبد**

> **ماهر المقداد يسأل نواب البقاع من سجنه عن الـ38 ألف مذكرة توقيف**

القامة، إنه «عنتر». هذا عنتر الغبيري، أحد أمهر المزوّرين في تاريخ «الكار» لبنانياً. هذا الذي قتل، عن غير قصد، كما يقول، الضابط في الجيش اللبناني. «أنا قتلته نعم. لا أنكر. لست ممن ينكرون. لكني كنت مهدّداً من كثيرين، ولم أعرف أنه من الجيش. كان مدنياً، ولهذا أطلق النار عندما دخل عليّ مع رفاقه». يسكت قليلاً، ثم يتابع، وعشرات السجناء من حولنا ينصتون: «حزّت في نفسي كثيراً عندما عرفت أنه من الجيش. لم أحمل في قلبي يوماً إلا كل محبة للجيش، اسأل عني». وسيم عبد المعطي هنا أيضاً. الإسلامي الذي قتل الشيخ نزار الحلبي، قبل حوالى 17 عاماً، يقضي حكمه بالمؤبد. وسيم إسلامي غير محبوب من سائر السجناء الإسلاميين. تلك حكاية طويلة.

الصحافة داخل سجن رومية! السجناء لا يصدقون. بالنسبة إليهم، إنها «غزالة بابا نويل قد جاءت إلينا». صندوق بريد لشكاوى لا تنتهي. صحيح أن هذا المبنى «مسمي» على المحكومين، إلا أنه يضم نزلاء ما زالوا على ذمة التوقيف. هذا التوقيف يسمى احتياطياً، لكنه في الواقع، ومع تنميق اللفظة، اعتباطي بامتياز. هنا تملّ من سماع عبارة: «مضى على توقيفي 5 سنوات من دون صدور حكم... معقول؟!». ما يُفعل بهؤلاء ظلم اعتباطي، كل شيء هنا اعتباطي، باستثناء ما يشكون منه، فهو موثق لدى المحاكم «الملسوعة بذبابة النوم». بين الوجوه المكدرة، يظهر وجه شديد السمرة، يميّزه عن الباقين. إنه فضل جوك. السوداني الذي قضى 13 عاماً من حكم المؤبد، صار يتقن اللهجة اللبنانية. هو في رومية من قبل أن يصبح السودان سودانين.

عند الطبقة الثالثة، يستضيفنا ماهر المقداد، ومعه جمع من «كبار السجناء»، في غرفته. يسقينا القهوة. لديه سخّان ماء صغير، يحارب السجناء اليوم للحصول عليه بلا واسطة، لشرب الشاي والقهوة. المقداد في السجن على أناقته كما في الخارج. يقول: «أيعقل أن تجد الأكثرية هنا من البقاع؟ يؤلمني هذا. أيعقل أنهم أخلوا سبيل عميل إسرائيلي (شربل القزي) ونحن نُترك هنا؟». يتوجه إلى المسؤولين، وإلى جانبه عنتر، قائلاً: «إلى متى ستبقى الـ 38 ألف مذكرة توقيف بحق البقاعيين؟ أين نوابنا من هذه القضية؟».

جُند أسامة

هنا سجن آخر. ما زلنا في رومية. لكن المبنى «باء» غير كل الأشياء في رومية. يقول الضابط: «حسناً، ولكن على مسؤوليتكم». الإسلاميون، أصحاب المواجهات الدموية مع الجيش في نهر البارد، يسيطرون على هذا المبنى. ندخل على بركة الله. اللحى كثّة. الشوارب محفوفة. على الجدار الأسفل تستقبلك عبارة: «القاعدة على قلوب المنافقين قاعدة». الفضاء معتم. يزيد من رهبة المكان هطل المطر في الخارج. الماء «ينشّ» على ممرّ «المواجهات». يصرخ أحدهم: «صوّروا ما نعانيه. انظروا إلى الماء وإلى المجارير المفتوحة علينا. صوّروا وأرسلوا إلى الأمم المتحدة». مهلاً، إسلاميون وأمم متحدة! من يدخل ذاك المسمى، زوراً، سجناً للبشر، فقد يستنجد بالشيطان، الرجيم حتماً، للخلاص. نظارة السجن عند المدخل. رائحة العفن والرطوبة لا تطاق. سواد الجدران يزيد من كآبة المشهد.

فجأة، يتحلق أصحاب اللحى حولك. يخرق الحلقة شاب قصير القامة، ممتلئ الجسم، يقال

مارلين مونرو وأبو تراب

في المبنى «باء» لا توجد مكتبة. كان هناك واحدة ولكنها أحرقت في الانتفاضات المتتالية. لا مصنع أشغال يدوية هنا. الإسلاميون لا يحبون اللوحات والرسوم. من المكان الذي كانت فيه المكتبة، كان يمكن الإسلاميين، قبل أسابيع، الفرار جماعياً. كانوا يغطّون الثقب في الجدار ببعض الكتب والمصاحف. تماماً كما فعل «تيم روبنز» في فيلم «شاوشينك». تيم كان يغطي الثقب، الآخذ في حفره على مدى سنوات، بصورة كبيرة لمارلين مونرو. أبو عبيدة لا يحب مونرو. كلاهما يحبان الهرب. ما من سجين إلا ويحلم بالهرب. الفيلم يتحدث عن سجن كان في أميركا مطلع القرن الماضي. المشاهد كانت أقرب إلى الحقيقة. لكن، وبعد قرن من الزمن، وتطور البشرية، لا يزال ذاك السجن الأميركي المغلق أجمل بكثير، بما لا يقاس، من سجن لبنان المركزي في الألفية الثالثة.

كل شيء كان متاحاً لنا رؤيته في مبناهم، باستثناء الطبقة الثالثة. الإسلاميون لا يريدون لأحد الدخول إلى هذه الطبقة. رجال الأمن، بمن فيهم الفهود، ممنوعون من الدخول إلى هناك. وصل الأمر إلى حدّ توسط أبي عبيدة لنا مع مشايخه لكن من دون نتيجة. من هم هؤلاء المشايخ؟ ممنوع عليك أن تعرف. يقول أبو تراب و«انتهى البيان». يقال إن بعض هؤلاء يصدرون الفتاوى لمن هم خارج القضبان. يقال إن لديهم هناك أجهزة كومبيوتر (لاب توب). لديهم إنترنت سريع أيضاً. لديهم أيضاً ما لا نعمله. العلم عند الله... «والله وليّ التوفيق».

ملائكية في مجرمين

مضى على وجود نبيه في رومية 23 عاماً. كان صاحب الفضل في تأسيس مكتبة داخل حرم مبنى المحكومين. داخل المكتبة، المرتبة الرفوف، تجد على الجدران تنويهات لأبو رحال من القوى الأمنية. يدير المكتبة اليوم شاب أنيق، هو سجين بتهمة تزوير، مضى على سجنه حوالى 3 سنوات من دون محاكمة. نشأت درس إدارة الأعمال. يساعده سيمون في أعمال المكتبة. الأخير محكوم بالإعدام، وعمر علاقته برومية تزيد على 11 عاماً. طلبه بسيط: «نريد المزيد من الكتب». هنا ينتهي العالم عنده. المكتبة هي كل العالم. لحظات ويعرف إدريس بوجودنا. ينزل من غرفته إلى المكتبة. رجل سبعيني، ذو لحية طويلة ليس فيها شعرة سوداء. قضى هنا 18 عاماً. عراقي الجنسية، ولديه «قلم طيب». طلبه فقط: «لديّ كتاب منجز، وأريد منكم مساعدتي على طبعه ونشره». يغادر إدريس، العجوز الشبيه بالصورة النمطية للحكماء.

هؤلاء هم المجرمون في المجتمع. كلهم ولدوا أنقياء. ثمة ما أوصلهم إلى هنا. إبراهيم، أحدهم، يتمنى علينا سماع أغنية تقول: «مين في الحياة دي ما اتولدش بريء، ما بيختلفش عن الملايكة في شيء». ثمة إنسان داخل إبراهيم يأبى الموت. ما زال يحنّ إلى «الملائكية». يُحب الشعر أيضاً. يبكي عندما يلقى على سمعه من قصيدة للشاعر هشام الجخ: «الحب الحالة، مش شعر وقوالة. يعني إيه لما انحبس أربع سنين حبس احتياطي؟ الحب يعني جواب لكل المسجونين، همّا ليه بقوا مسجونين؟».

يطلق السجناء مصطلح «الأروانة» على كلّ شيء لا يُنتفع به (هيثم الموسوي)

له أبو عبيدة. إنه واجهة الإسلاميين هنا. يجول بنا، ومعنا ضابط الأمن الذي أصبح فجأة ناعم الصوت. للأسف، الكاميرات لا تنقل الرائحة، ولا الكلمات تفعل. الحمامات لونها أسود. كلها أسود. في المناسبة، الإسلاميون، بالأصل، كانوا يسيطرون على الطبقة الثالثة فقط، أما اليوم، وبعد خلع كل الأبواب الفاصلة بين الطبقات، صاروا هم حكّام المبنى برمّته. سطوتهم على كل من فيه. لا يتجاوز عددهم 150 شخصاً، لكنهم، بتوحّدهم، يسيطرون على نحو 800 سجين. في الطبقة الأولى يظهر «أبو تراب». إنه أحد سجناء «فتح الإسلام». مقطّب الحاجبين وهو ذو عبسة تكوينية. تتراءى من خلفه عبارة على الجدار: «جُند أسامة وجند الشام» (أسامة بن لادن). بين عبارات الجدار تجد كلمة «لا يجوز». ما هو الذي لا يجوز؟ ليس مهماً. هنا عليك أن تبحث عمّا يجوز وحسب.

شكواهم، كسواهم من السجناء، عدم المحاكمة. اللازمة ذاتها. منذ عام 2007 وقسم كبير من هؤلاء بلا محاكمة. في الواقع، لا شيء يبرر هذا. حق المقاضاة أحد بديهيات حقوق الإنسان في العالم. بين هؤلاء في السجن، سجناء جنائيّون كثر. قيل الكثير عن تطويعهم بالقوة من جانب الإسلاميين، وأحياناً ضربهم. حصل ذلك، وكل الأمل بأن لا نشهد إقامة للحدود الشرعية. أبو تراب، اليمني الجنسية، يقولها علناً: «من يكفر أو يعاقر المخدرات نضربه ونحاسبه». الكفر هنا يعني «شتم الذات الإلهية». الكافر مباح الدم في الأصل عنده، ولكن، حتى اليوم، لم يهدر دم أحد بعد. لنأمل أن يظل الأمر مقتصراً على الضرب. فجأة، يمسك أبو تراب شاباً من الجنوب بيده، يجذبه نحونا بقوة، قائلاً له: «قل لهم، أنضايقك نحن بشيء؟». يجيب ذاك الجنوبي: «أبداً، نلقى منهم أحسن معاملة». بدا الشاب مرتبكاً. راقبنا عن بعد خلال الجولة، وعند خروجنا، لم يجد ما يفعل سوى غمزة بعينه. بدت كإشارة غوث منه.

يأتي الشيخ أبو عمر، مرتدياً عباءة بنية، ويبدأ بسرد معاناته و«ظلم الدولة له ولسائر السجناء الإسلاميين، بل وغير الإسلاميين أيضاً».

صلاح عز الدين

المعاناة توحّد، أحياناً، ولو قليلاً. احزروا من هنا أيضاً؟

في وسط كل هذا الجو، ثمة غرفة صغيرة، في نهاية رواق مظلم، سنجد صلاح عز الدين. ذاك الذي دخل السجن بتهمة الإفلاس الاحتيالي، وما زال بانتظار قلب التهمة إلى إفلاس تقصيري. «أمله بالله كبير». يدعونا الرجل، الثري، إلى غرفته. لديه برّاد! «مايكروويف»، وسجادة... من يملك المال يمكنه إيصال أي شيء، أي شيء ودع خيالك يسرح، إلى داخل السجن. يدخل معنا إلى الغرفة أبو عبيدة. سجادة الصلاة، مع القرآن وتربة السجود على الرف. أبو عبيدة وعز الدين إسلاميّان. الأول سنّي سلفي والثاني شيعي متديّن، ونحن في الوسط. يضيّفنا صاحب الغرفة «البرازق». حبة حبة، إلا أبو عبيدة يأخذ «عكشة» ويودّع قائلاً: «بتوصينا شي يا حاج». الحاج ثري وهذا سلفي يلاطفه. رومية أرض العجائب.

في رواق مظلم آخر، يمرّ رجل خمسيني، ملامحه غير عربية. لا يتكلم العربية ولا الإنكليزية. يقولون لك إنه ماليزي. بدا خائفاً. رفض التوقف للحديث. دسّ نفسه بين الحشود وغادر بعيداً. «أنا القبطان»... يقولها مبتسماً. إنه أحمد الذي أوقف على متن الباخرة «لطف الله 2». تلك الباخرة التي كانت محمّلة بالأسلحة، المعدّة للتهريب إلى سوريا. طبعاً هو «مظلوم». الكلّ هنا «مظلومون». إنها لازمة كل سجين. الكلّ باستثناء «بروكس». ذاك الكهل كان الوحيد الذي أقرّ بجرمه لنا.

مئات السجناء من حولنا. لكلّ مطلبه. مهلاً، ثمة لغة أرمنية في السجن! «نعم أنا هاغوب جامبزيان». وفيما يقصّ علينا حكايته، ينظر إليه محمد المطيري ومبارك الكربي بغرابة. لغته غريبة على السعوديين، أتباع السلفية، الموقوفين على ذمة دم الجيش اللبناني في نهر البارد.

قضى هنا 18 عاماً. عراقي الجنسية، ولديه «قلم طيب»

«عنتر» كركي، أحد أمهر المزوّرين في تاريخ «الكار»

كلّهنّ بريئات والدليل هو ما حصل مع عفاف

شهرزاد: وداعاً

في سجن بعبدا المركزي للنساء قصص كثيرة، ترى فيها العقاب وتحزن على الأسباب. نساء ظالمات وأخريات مظلومات وقد يكون ثمة الإثنان معاً. في معاناتهنّ ترى الوجه الحقيقي للدولة. الوجه الغائب والمتخلّي عن كامل دوره. نظام لا يعمل، مباركاً أكل القوي للضعيف

زينب مرعي

في الطريق من النظارة إلى السجن كانت فاطمة تتخيّل ما ينتظرها. «المعلّمة» ترخي بظهرها على ظهر الكرسي، تضع رجلاً على رجل، وتدخّن نارجيلتها. ستومئ برأسها عند وصول فاطمة إيذاناً لها بالدخول لتتسلمها من بعدها النساء في الزنزانة ويتناوبن على ضربها. كانت فاطمة طوال الطريق تفكّر بكل الطرق المتاحة لها للدفاع عن نفسها. وصلت إلى السجن ولم تجد الصورة التي استقتها من المسلسلات المصريّة عن السجن. ليس لأنه لا وجود لـ«معلّمة» هناك، بل لأن شكلها مختلف.

«المعلّمة»

محظوظة هي السجينة التي تدخل الزنزانة رقم 2. ففي تلك الزنزانة تسكن نيكول، و«من ليس عنده نيكول فليشتر» كما تقول السجينات اللواتي اختارتهنّ «المَعلّمة» ليؤنسن وحدتها ويخدمنها في زنزانتها الخمس نجوم. ليس لنيكول نارجيلة تنصبها أمامها لأنها «أكلس» من ذلك. تحتفظ بولاء السجينات لها، بكيس متجر «هارفي نيكولز- دبي» الذي ينام على سريرها. تعدّد «المعلّمة» أفضالها على من يسكنّ معها. «اشتريت لهنّ مكيّف الهواء (تدلّ إليه)، السجادة التي تكسو الأرض، دفعت تكاليف تصليح الحمّام... دفعت ما يقارب الألفي دولار لتجهيز الغرفة». تعلو أصوات السجينات الأخريات في الزنزانة «الله يخليلنا نيكول».
مضى على وجود «المعلّمة» في السجن أربع سنوات ونصف السنة. هي متّهمة «ظلماً وزوراً» بقتل زوجها. تقول نيكول إنّ زوجها وقع أرضاً أمامها في أحد الأيام، نقلوه إلى المستشفى وانطفأ هناك. كانت لديه مشاكل صحيّة عديدة، لكنها لم تخبر عائلته يوماً بها. حين توفي، صدر تقرير مخبري يعلن عن وجود مادة سامة في بوله، لكن نيكول تقول إنّ التقرير مزوّر وإنّ أهل زوجها اتهموها بقتله كي يمنعوها من وراثته.
تهتم نيكول بنا في زنزانتها وكأنها صاحبة الدار. لا ترضى أن نخرج من غرفتها من دون أن نشرب قهوة أو نسكافيه. «عيب، والله ما بقبل» تقول. ولولا أنّها أخبرتنا بنفسها أنّها سجينة لما كنّا حزرنا ذلك. تجلس متأنّقة وكأنّها تهمّ

المديرة مدرسة سابقة

تدير مديرة «سجن بعبدا المركزي للنساء»، كريستيان أبو ناهض السجن منذ أربع سنوات. قبل ذلك كانت معلّمة مدرسة. تقول إنّها تعرف مفاتيح النساء. تحكم القبضة على السجينات كما على الحارسات وتعاقب الإثنين بشدّة لتمنع أيّ إخلال بأمن السجن. في حال حدوث شجار بين امرأتين «أعاقب الإثنتين على حدّ سواء، حتى ما عادت النساء يتجرأن كثيراً على الشجار». برأيها إدارة سجن النساء أكثر سهولة من إدارة سجن الرجال، بما أنّ «حبّ النساء للنميمة» يساعدها في عملها. هكذا تكتشف ما سيفعلنه قبل حدوثه. للمديرة أيضاً في كل زنزانة «جاسوسة» تنقل لها أخبار السجينات والحارسات على حدّ سواء. ومع أنّ السجينات يحببن أن تقع الفتنة بين المديرة والحارسات إلّا انّ أبو ناهض تقول إنّ هناك دوماً شيئاً من الصحّة في ما يقلنه.
في المقابل تتحدّث عن المشاكل التي يعاني منها السجن. من اكتظاظه، إلى التأخر في صيانة المركز. «كلّ شيء هنا يحتاج إلى إذن. في بعض الأحيان يؤخّرنا الروتين الإداري وفي أحيان أخرى غياب الموازنة». كما يعانين من المدمنات على المخدرات بما أنّهن أكثر من يحاول الانتحار عبر ابتلاع بعض الأشياء، ولا تنسى القول إن في السجن «ثلاث إلى أربع حالات ولادة» في السنة.

يردن أحكاما بسنوات مخففة (مروان طحطح)

يرتفع الصوت ضدّ الجمعيات التي «تجمع الأموال ولا تقدّم أيّ مساعدة»

يا شهريار

بالخروج. باب زنزانتها، على عكس الأبواب الأخرى، يبقى مفتوحاً لتتنقل على راحتها بين الإدارة والزنزانة. ومن يسكن الزنزانة رقم 2، لا يأكل من «القروانة»، أو أكل السجن الذي يُثير قرف «المعلّمة»، وأي شخص آخر. تتراوح الخيارات في غرفة «المعلّمة» من طعام العائلة، إلى الطعام الجاهز الذي تطلبه نيكول، أو إن رغبت، كوسى محشي «تنقره» سجينة وتطهوه لها أخرى في المطبخ. لا تجرؤ إحداهن على أن تبدأ حديثها من دون أن تطلق جملتين لشكر «المعلّمة» بداية. ينظّفن الغرفة، يُطعن، ويستأذنّ قبل فعل أي شيء، فقط من أجل البقاء في غرفتها وتحت رعايتها.

النساء هنّ النساء

بعيداً عن الزنزانة رقم 2، تبدو الغرف الأخرى أكثر اكتظاظاً، أكثر شحوباً وبرودة. تقول إحدى السجينات «كلّما أنظر إلينا أتذكّر قول عادل إمام: سايبين الشقّة كلّها وساكنين في أوضة». فالسجن الذي يتّسع لـ45 سجينة يضمّ 81. ورغم الاكتظاظ، تبدو الغرف نظيفة. «ماذا تتوقعون، هذا سجن النساء!» يقلن. كل واحدة منهنّ لها دور في عمليّة التنظيف اليومي. تعرض حنان (اسم مستعار) المياه التي ينظّفن ويستحممن بها في وعاء. لونها يميل إلى الاصفرار. لا يعرفن علام تحتوي لكن الأكيد أنّها تسبب لهنّ حساسية جلديّة. تكشف حنان عن رجليها وصديقتها عن يديها. بقع حمراء داكنة تنتشر عليهما. موضوع المياه يؤرق معظم السجينات لكنهنّ يقلن إنّ كل طلب تتقدّمن به إمّا لا يلقى آذاناً صاغية أو يتطلّب وقتاً طويلاً جداً لإجابته. قليلات هنّ السجينات اللواتي يغيّرن ثياب النوم خلال النهار. فبعد مرور السنة الأولى في السجن، تلفظ نفسياتهنّ الكئيبة موضوع التبرّج والاهتمام بالشكل الخارجي. تتذمّر السجينات كثيراً من معاملتهنّ كالرجال. ترتفع أصواتهنّ ليعبّرن عن غضبهنّ من موضوع الأحكام المماثلة بين الرجال والنساء. يردن أحكاماً بسنوات مخففة للنساء. «مفكرين المرا بتتحمّل متل الرجّال» يقلن.

وراء كل سجينة... رجل

قد لا يكون الأمر كذلك، لكن اللافت أن الزوج هو الضحيّة الأولى في جرائم القتل التي ارتكبتها معظم نساء سجن بعبدا. تقول المديرة كريستيان أبو ناهض إنّ النساء اللواتي قتلن أزواجهنّ يعانين من العنف المنزلي في أغلب الأحيان، وفي حالات أقلّ قمن بهذا الفعل نتيجة عدم اهتمام الزوج بهنّ.

تعبت الحارسة من نهي فاتن (اسم مستعار) عن البكاء طوال الوقت. السيدة التي لم تتخطّ الرابعة والعشرين من عمرها، تبكي كالأطفال وتردّد أنها تريد العودة إلى بيت أمّها. هي الكبيرة بين 9 أطفال. كانت تدرس لتصبح ممرّضة عندما تعرّفت إلى زوجها. لم تكن تريد الزواج لكنه بقي مصراً عليها وعلى أهلها حتى زوّجوه إياها. حين دخلت منزلها الزوجي مُنعت من متابعة دراستها وأصبحت حياتها كما تقول: «عذاب بعذاب. بفيق عقتلة وبنام ع قتلة»، حتى طفح الكيل. في إحدى الليالي، تقول فاتن إنّها كانت «مروبصة»، انهالت بالضرب على زوجها النائم، ثم طعنته أخيراً بسكين. تقول «لو كان هناك من يساعدني أو يكفّ شرّ زوجي عنّي لما وصلت إلى هنا». لم تكن إصابة زوجها خطيرة، تعافى ووقّع ورقة طلاقها وتنازله عن شكواه ضدّها. لكن فاتن لم تخرج حتى اليوم، ولا تعرف لماذا.

اسمي «خلص»

«اسمي خلص» تقول السجينة لنفهم أنّ حياتها انتهت. انتهت قبل أن تبدأ. ففي السادسة عشرة من عمرها زوّجها أهلها لرجل تقول إنّه مضطرب نفسياً. كان يقضي نهاره بتعذيبها، وفي التاسعة عشرة دخلت السجن بتهمة قتله. السجينة التي ترفض ذكر اسمها، يبلغ عمرها اليوم 28 سنة ولديها عشر سنوات أخرى تقضيها في السجن. منذ سنة فقط صدر الحكم عليها بالسجن 18 سنة. انتظرت سبع سنوات قبل أن يصدر الحكم. سجينات كثيرات غيرها يعانين من المشكلة ذاتها. تركن ليتعفنّ في السجن قبل أن تتكرّم الدولة عليهنّ بمحاكمة. فاطمة تعيش معها في الزنزانة نفسها. قالوا لها إنّ قضيّتها سهلة بما أنّ تهمتها هي السكوت عن جريمة قتل قام بها زوجها. مع ذلك قضت حتى اليوم ثلاث سنوات ونصف السنة في السجن، من دون محاكمة.

ينبعث الكره من عينيّ «خلص» عندما تتحدّث عن زوجها الذي «لم أقتله» وعن «القضاء الفاسد». جميع السجينات يشدّدن على الموضوع الأخير. برأيهن، وإن كنّ مذنبات، فإنّ «القضاء قوي بس على الفقير». فمن كان «مدعوماً» يفعل ما يشاء من دون أن يقترب منه أحد. ويضفن أنّ من تدخل السجن بتهمة الدعارة تغادره خلال يومين، «إذ إنّ الدولة تدعم وتستفيد من تلك الفتيات».

تقول «خلص»، وباقي السجينات، إنّهنّ تيمنيّن لو كنّ يعرفن أنّ عشرة آلاف ليرة في مخفر حبيش، كفيلة بإبعادهنّ عن السجن. حتى اللواتي كنّ يعرفن بموضوع الرشاوى، يقلن إنّ المعرفة شيء وامتلاك العشرة آلاف ليرة شيء آخر. لكن «خلص» تضيف أنّ السجن هنا ليس لتأهيل البشر، بل هو لتدميرهم وجعلهم أخطر ممّا كانوا عليه. إذ تقول إنّها ستعود لتخرج إلى الفقر بعد عشر سنوات وعندها «سأمارس الدعارة».

نجوى

تصرخ نجوى (اسم مستعار) من على سريرها: «أنا مش متهمة، أنا عاملة وإلي الشّرف إنّي عاملة». ماذا فعلت نجوى؟ زوّرت أوراقاً وباعت أراضي، ليست لها، باسمها. تقول إنّ «مشغّليها» هم سياسيون وأحزاب، لكنها تضحك وتضيف أنّها حلفت يميناً بأن لا تريهم قرشاً من العملية. ذهبت وصرفت الأموال في الكازينو انتقاماً، فرموها في السجن. تضيف أنّهم يخافون منها وأرسلوا لها رسائل تهديد إلى مراكز التحقيق. تحاول جميلة (اسم مستعار)، الجالسة إلى جانبها، نهيها عن الكلام. «لا تؤذي نفسك يا خوتة» تقول لها. جميلة المتهمة بالإدمان على المخدرات تقول إنّ أذنها تضررت بشدّة بسبب الضرب الذي تعرّضت له لدى المحققين. كذلك تقول نجوى إنها تعرّضت لضرب مبرح على أيدي المحققين في مخفر الجديدة.

عفاف بريئة

بعد أربع سنوات ونصف السنة قضتها عفاف في السجن بتهمة قتل ابن خالتها، حكم عليها بالبراءة. جميع السجينات عندما ينتهين من إخبار قصصهنّ يستشهدن بعفاف التي «ستخرج غداً من السجن، بعد ظهور براءتها».

من يسكن الزنزانة رقم 2 لا يأكل من «القروانة» أو أكل السجن

قبل السجن كانت متزوجة وتعطي دروساً خصوصية وبعده أصبحت مطلقة

وكأنّهن كلهنّ عفاف. كلّهنّ بريئات والدليل هو ما حصل مع عفاف. إلى جانب سنواتها الضائعة، لا تعرف عفاف بأيّ وجه تخرج من السجن. ابنها وعائلتها ينتظرانها في الخارج، لكنها بلا حيلة. قبل السجن كانت متزوّجة وتعطي دروساً خصوصيّة، بعده أصبحت مطلّقة ولا تعرف كيف تعيل نفسها وابنها. السجن جعل منها شخصاً أسوأ، كما تقول، وسلبها إمكانية العيش الشريف. تقول «دخلت إلى هنا عاقلة، وها أنا أخرج مع دورات مجّانية في تعاطي المخدرات والسرقة والقتل ولا شيء غير ذلك. وحين أخرج عليّ أن أبدأ على الأقلّ بإعادة تأهيل لساني الذي صار يردّد كل الألفاظ البذيئة التي يمكن لشخص أن يتخيّلها».

هروب سميحة

سميحة في الثانية والخمسين من عمرها، وهي محكومة بعشر سنوات سجن في خمس قضايا مخدرات وإتجار بها. تعترف بتورّطها بقضيتين، أما القضايا الباقية فـ«لزقوني ياهن». تقول إنّها فعلت ذلك لتعيل أولادها. وبعد مضي سنتين على وجودها في السجن تعرّض ابنها إلى حادث ودخل في غيبوبة، عندها هربت سميحة مع أربع سجينات أخريات من السجن على الشراشف المعقودة. هربت من شباك إحدى الغرف ثم أكملت رحلتها إلى تركيا. بقيت هناك سنتين وعادت عندما ألقوا القبض على ابنتها بتهمة الإدمان على المخدرات.

أمينة ورضوان مرتضى

تلتحف أمينة بحرامها ولا تقوى على الحراك. هي تعاني من ارتفاع ضغط الدم في جسدها. ما إن تعرف بوجود «الأخبار» في السجن حتى تكرّر جملتها الوقت كلّه: «أمانة سلّمي على رضوان مرتضى». عندما تخرج أمينة، المتهمة بالسرقة، تريد أن تذهب مباشرة إلى الزميل رضوان مرتضى لتخبره عن الذلّ والظلم اللذين تعرضت لهما. تعترض أمينة على دكّان السجن الذي يبيعهنّ بضعف الأسعار. يرتفع في السجن الصوت ضدّ الجمعيات، كلّ الجمعيات التي تجمع الأموال باسمهنّ لا تقدّم لهنّ أيّ مساعدة بحسب ما يقلن. خاصة تلك الجمعيات التي تعدهن بتوكيل محامين لهنّ ثم تنسى أمرهنّ.

سجينات حزب الله

في زنزانة في الطابق الثاني يعلو صوت السجينات ضدّ حزب الله. فهنّ ضُبطن من قبل عناصره، كما يقلن، في الضاحية الجنوبية أو البقاع وهنّ يتعاطين المخدرات. «خانهنّ» الحزب وسلّمهنّ إلى الدولة. يصرخن أنّ الأحزاب الأخرى تحمي أبناء طائفتها أمّا حزب الله فيسلّمهنّ. «وحدهم الشيعة تنزل عليهم أشدّ العقوبات في السجن» يقلن، ويستشهدن بزميلتهنّ في الزنزانة التي حكمت بالسجن المؤبّد مع زوجها بتهمة القتل. هي الوحيدة التي نالت المؤبّد في سجن بعبدا. «لكن هل كان السيّد حسن ليرضى بما يفعله أعضاء الحزب هؤلاء؟ هل كان ليرضى بتسليمنا؟». يجزمن بأنّ «السيّد» لا يعرف ولا يقبل.

نيكول مجدداً

ونحن نهمّ بالخروج، نلتقي بنيكول مجدداً. هذه المرة كانت تستقبل صديقتها، لكن ليس في المكان المخصّص لزيارة السجناء طبعاً. بل تجلس «المعلّمة» مع ضيفتها على كرسيين أمام باب السجن الخارجي... في انتظار القهوة.

تجلس «المعلّمة» مع ضيفتها على كرسيين أمام باب السجن

عنابر العدم

«أندر غراوند» الأمن العام زيارة واحدة تكفي

يكفي القول إنه تحت الأرض ليصبح الحديث عنه مأساوياً. تعرف إدارته هذا الواقع، وفيما تبدي كل تعاون لتسهيل زيارته، من دون السماح بمحاورة الموقوفين، تؤكد رغبتها الجدية في الانتقال به إلى مكان آخر

مهى زراقط

«هل زرتِه قبل الآن؟» يسأل الشاب الذي كلّف مرافقتنا من مبنى الأمن العام المركزي رقم 1 إلى مركز التوقيف الاحتياطي. «لا، هذه أول مرة». لا يعلّق. أغلب الظن أنه لم يطرح سؤاله منتظراً إجابة بقدر ما كان يريد الإيحاء بفرادة أو أهمية ما سنراه بعد قليل. السؤال كان العبارة الوحيدة التي تفوّه بها طيلة عشر دقائق استغرقها سيرنا وانتظار الانتهاء من الإجراءات الإدارية.هذا ما يجعل له معنى أكثر من كونه جملة عابرة أراد بها فتح حديث. «هل زرتِه قبل الآن؟». وكأنه يسأل عما إذا كنا قد رأينا برج إيفل في باريس.

ولم لا تكون «نظارة الأمن العام» معلماً مماثلاً؟ إذا تذكرنا أين تقع، يمكن القول إنه يصعب على أي لبناني أن لا يكون قد رآها. هي في منطقة العدلية. أخذت هذه المنطقة اسمها من قصر العدل الكائن فيها منذ عقود. لكنه ليس المبنى الوحيد الذي يجعل المنطقة مقصداً لمئات اللبنانيين يومياً. وطبعاً هو ليس المتحف الوطني الذي يبعد أمتاراً معدودة، إذ لا حصة للأخير من الازدحام الذي تشهده المحلّة. هنا، في العدلية، يوجد بيت للمحامي. يقابله غرباً رئاسة الجامعة اللبنانية ووزارة الصحة ومبنى الأمن العام والسفارة الفرنسية، وغير بعيد عنهما المحكمة العسكرية. أما من الجهة المقابلة شرقاً، فنجد بيت الطبيب، وأحد مباني وزارة الاتصالات، ونقابة الصيادلة و... «مركز التوقيف الاحتياطي للأمن العام».

طبعاً، تعرف غالبية اللبنانيين أمكنة كلّ المباني الذي ذكرت باستثناء الأخير. وهذا طبيعي بما أن لا لافتة مرتفعة هنا أو هناك تدل إليه. بما أن لا شيء مرتفعاً يودي إليه أصلاً.. فهو تحت الأرض.

نعبر الشارع، ونسير في الاتجاه المؤدي إلى الحازمية، تحت جسر العدلية. قليلاً ما يعبر المارّة هذه الطريق سيراً على الأقدام. هي للسيارات غالباً. تعبر بسرعة، فلا يلتفت سائقوها إلى صفّ من المنتظرين على رصيف المشاة، أمام باب حديدي يؤدي إلى أسفل.

ليست هذه الـ underground التي نشأت كردّ فعل على الثقافة السائدة، ليست ثقافة بديلة وإن كان المقيمون تحت جسر العدلية من مهمشي مجتمعنا. هم الأجانب الذين لعنتهم جغرافيا بلادهم، كما لعنت جغرافيا العدلية مركز التوقيف الذي يحتضنهم. لا إمكانية هنا لنعرف شيئاً عن اهتماماتهم وثقافتهم، رغم جنسياتهم المختلفة. ليس لأن الحديث مع الموقوفين ممنوع فحسب، بل لأن ظروف المكان لا تسمح.

يتوزّع الموقوفون على13 زنزانة كبيرة، تقع في ممرّ طويل منفصل عن غرف الإدارة. عددهم 360، وهو مقبول بحسب المسؤولين الذين يقدّرون سعة المكان بـ 600. نستغرب. كيف يمكن العدد أن يتضاعف، إذا كانت الزنازين التي رأيناها مكتظة إلى هذا الحدّ؟ وحدها زنازين المرضى والأحداث مقبولة لجهة عدد المقيمين فيها.

لكن لا مجال لرسم علامات استفهام او استغراب. هنا، الكلّ مقتنع بأن الظروف التي يعيش فيها الموقوفون هي أفضل الممكن. الكلّ باستثناء الموقوفين. وهؤلاء، بالتأكيد سيشكون. لهذا كان الحديث معهم ممنوعاً. لكن لا بأس من مخالفة الشروط قليلاً. إذ لا يمكن أن تقف سيدة بنغلادشية، وتنادينا باكية، من دون أن نقترب منها. تنهمر دموعها كما تنهمر المياه من الصنبور. تحكي بعربية مقبولة. تقول إنها تريد أن تسافر إلى وطنها، وإنها موقوفة في المكان منذ أربعة أشهر. تقول هذا فيما عيناها على المقدّم الذي يرافقنا. هل هي خائفة منه. هل تعرف أن ما قالته يكشف انتهاكاً مبدئياً لنظام مركز توقيف احتياطي، لا يفترض أن يقيم الموقوف فيه أكثر من أسبوع إلى عشرة ايام؟ يبدو أن الكلّ يعرف هنا. وفي زنزانتها تحديداً، تبدو هذه المعلومة بديهية. فالعدد كبير جداً، ولا يعقل أن يكون قد أوقف كلّه في الأسبوع الماضي أو الذي سبقه.

في الزنزانة التي جمعت فيها الإثيوبيات والبنغلادشيات، لا مكان لشعرة إضافية. رصفن الفرش التي ينمن عليها طولاً وعرضاً، «كعب وراس» كما يقال. ورغم هذا الاكتظاظ لا يمكن لألوان الثياب الزاهية التي علّقت على قضبان الزنزانة إلا أن تخلق شعوراً إيجابياً بعض الشيء. شعور لا يلبث أن يختفي عندما نعرف أن كلّ هؤلاء السيدات يستخدمن أربعة حمامات فقط: اثنان للاستحمام واثنان لقضاء الحاجة. وهذه هي الحال في بقية الزنازين.

اللافت أن هذه السيدة كانت الوحيدة التي بادرت إلى الكلام بين النساء. الغالبية تابعن ما كن يقمن به. تجدل إحداهن شعر زميلتها، وتطوي ثانية الثياب، فيما تلعب مجموعة أخرى الورق... عند باب زنزانتهنّ، تجلس فتاة اثيوبية ترتدي قميصاً فوسفوري اللون فوق ثيابها. يوضح المقدّم الذي رافقنا أنها متطوعة للمساعدة في العمل. وكذلك يفعل شاب سوداني أدخل القهوة إلى غرفة العقيد نبيل حنّون الذي استقبلنا. السودانيون والمصريون هم الأكثر عدداً حالياً، يقول لنا. «وهم لا يتأخرون عندنا. أطول مدة يمضيها الموقوف هنا تصل إلى الشهر» يقول. لكن الشاب السوداني الذي صرخ بنا لنقترب منه خلال الجولة في السرداب الطويل، موقوف منذ تسعة اشهر. «ماذا أفعل هنا؟ أين مفوضة اللاجئين. أنا لاجئ». تسعة أشهر؟ نكرّر، فيؤكد رفاقه الأمر. كذلك المقدّم الذي يصف الأمر بأنه «حالة خاصة يجري حلّها مع المفوضية».

> **لعنتهم جغرافيا بلادهم كما لعنت جغرافيا العدلية مركز التوقيف الذي يحتضنهم**

كم حالة خاصة توجد في المكان الذي «لا يفتقر إلا إلى نور الشمس؟». لا نعرف. ما نعرفه أن احداً من المقيمين تحت لم يعان بعد من أي مرض بسبب الرطوبة وغياب الشمس. ممثلتا «كاريتاس» تعملان هنا منذ ست سنوات ولا تعانيان من شيء. كذلك زميلتهما نانسي الموجودة منذ سنتين، والعقيد حنّون الذي يخدم منذ سنة.

ماذا عن الشعور بانقطاع النفس، وبأن شيئاً يجثم على الرئة؟ تضحك الفتيات. يقلن إنهن جرّبن هذا الشعور «في اليوم الأول فقط. بعدها لن تشعري به مجدداً».

هي المرة الأولى إذاً. لم يكن سؤال الشاب اعتباطياً. في المرة الثانية، سيكون وقع المكان أخفّ. اللهم إلا إذا حمل العام 2013 مفاجأة سارة... مفاجأة يحلم بها المسؤولون في الأمن العام الذين حرصوا قبل السماح لنا بالجولة على التأكيد أن «صورة السجن كما هي عليه اليوم تسيء إلينا أيضاً» يقول العقيد منير العقيقي، فيما يؤكد المقدّم رمزي الرامي أن «واحدة من أبرز أولويات المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم هي تأمين سجن بديل يليق بالنزلاء ويتناسب مع المعايير الدولية».

لا يفتقر المكان إلا إلى نور الشمس (هيثم الموسوي)

كثيرون هم الأطفال من مكتومي القيد (هيثم الموسوي)

آلو... أنا سجين

محمد نزال

قبل بضع سنين، كانت صورة باميلا اندرسون، تلك الشقراء اللعوب، بمثابة كنز داخل السجن. كان لدى فؤاد واحدة منها. استطاع، برشوة الحارس، تهريبها إلى زنزانته. من مثله، في رومية، وباميلا في حوزته؟ يضحك اليوم: «ايه رزق الله على هيديك الإيام». لا ينسى فضل تلك الصورة عليه، وعلى سجناء كثر استعاروها منه، وقد جلبت له تلك الحظوة و«المحبة» داخل السجن. اليوم انتهت الحكاية. أصبح الهاتف الخلوي في متناول كل سجين، باستثناء «المقطوعين من شجرة». ومع خدمة الإنترنت موبايل، ثم البلوتوث، دخلت باميلا إلى جمجمة كل سجين يريد.

هكذا، فقد فؤاد حظوته، وأصبح هو ولفافة الورق، التي كان يداريها كأعز أشيائه، من حقبة ولّت. عاد إلى صفوف الجماهير. لديه اليوم جهاز «آي فون» حديث. كل رفاقه يحملون هواتف من هذا النوع. لم تعد باميلا شيئاً مميزاً، فلا تعدو كونها مثيرة من بين آلاف المثيرات، اللواتي يمكن لفؤاد ورفاقه إرهاق عيونهم بأجسادهن.

خليل، السجين المؤبد، يملك جهاز «سامسونغ» ذا شاشة كبيرة. كان من أوائل من حمل هذا الطراز في رومية. يمكن القول أنه بات يملك، تقريباً، ما يشبه الكومبيوتر المحمول. لدى ذويه، في الخارج، ما يكفي من المال لمدّه به. اشترك بخدمة الإنترنت السريع، ودخل إلى عالم الشبكة العنكبوتية، كاسراً، نسبياً، فكرة حجز الحرية. تلك الفكرة التي بنيت لأجلها السجون منذ ما قبل الفراعنة. في الواقع، خليل لم يدخل إلى الإنترنت بقدر ما خرج من السجن. من زنزانة ضيقة، لا يتعدى عرضها الأمتار الثلاثة، خرج إلى عالم لا نهاية له. شاشة بحجم راحة اليد باتت بوابته إلى «كل شيء».

قبل أشهر، طلب صداقة إحدى الجميلات، من غير معرفة سابقة، على موقع «الفايسبوك». وقبل أن تقبل الصداقة، حدّقت في الصور التي يضعها على صفحته، ملياً، لتشعر بعدها بالريبة. من هذا؟ صور جماجم وأفاع وجسد مليء بالأوشام المخيفة. ما من صور لديه على الكورنيش، مثلاً، ولا على الثلج ولا في سيارة، ولا حتى قرب شجرة. جسد ممزق بفعل التشطيب. آلات حادة وزوايا كالحة. وجدت

إصلاحية الفنار «أعطونا الطفولة»

زينب مرعي

في إصلاحية الأحداث في الفنار، لا يمكنك إلا أن تلاحظ علي أولاً. فهو الأقصر قامة بين الأحداث. قصر قامته هذا لا يدلّ إلا على انقضاء تسعة أعوام منها فقط. في التاسعة دخل علي الإصلاحية، وفي التاسعة بدأ العمل وفي التاسعة أيضاً تشاجر مع أمّه وهرب إلى منزل جدّته.

وإن كان القانون 422 قبل التعديلات الجديدة المقترحة يحدّد عمر الحدث من السابعة إلى الثامنة عشرة عاماً، إلا أنّه لا يمكنك التخيّل أنّك ستلتقي أطفالاً بعمر علي في إصلاحيّة الفنار التي يديرها «الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان». يحفظ علي تعابير كثيرة لا يمكن أن يفهمها أي طفل عادي آخر في مثل سنّه، لكن لا يمكنه أن يحفظ عمراً آخر له غير التاسعة. سيجلس للحديث عن «جنحته» وسيقول إنّه هنا في قضية «حماية». أي إنّه يحتاج إلى من يحميه من بيئته وأقرب المقرّبين إليه، بعدما صُنّف بسببهم من «الأطفال المعرّضين للانحراف أكثر من غيرهم». لكن علي يعود ابن التسع سنوات عند الحديث عن والده. فهو لا يعرف أن يقول إنّه «مكتوم القيد»، بل يحكي أنّ أمّه تخدم في المنازل ويفتح عينيه الواسعتين ويضمّ جسده على بعضه عندما يقول «ما بعرف بيي وين راح».

كثيرون هم الأطفال الذين يشبهون علي، أي مكتومو القيد، ويمرّون على الإصلاحيّة بحسب مديرها حسين سلمان. يحاول الأخير مساعدتهم قدر المستطاع، فيتعلّمون مهنة ثم يؤمّن لهم عملاً خارجها، ومنامة في داخلها حتى تتأكّد الإدارة أن الأولاد سيجدون إلى العيش سبيلا خارج «الحماية». ينتمي الأحداث المتوالون على الإصلاحية إجمالاً إلى خانتين. هم إمّا من مكتومي القيد أو آتون من عائلات مفكّكة، وجد الأبوان في الطلاق ذريعة لنفض أيديهما من أطفالهما. وبحسب سلمان فإنّ الأهل هم الحلقة الأولى في سلسلة المسؤولين عمّا يؤول إليه هؤلاء الأولاد. فبعد عشرين سنة من العمل في الاصلاحية، يرى سلمان أنّ ليس كلّ من حمل وثيقة زواج أصبح أهلاً للإنجاب، وأنّ معظم الأحداث في الإصلاحيّة يأتون من بيئة «مكتظة». عدد كبير منهم يدخل الإصلاحية في عمر المراهقة وهو لا يعرف القراءة والكتابة، فيبدأون مسيرتهم في صف محو الأميّة.

طلال يحمل على وجهه علامات شجار طازج. تشاجر هو وأحمد في الصباح. لكن الآن لا ضغينة بينهما. والد طلال أحضره إلى الإصلاحية. نسأله عن السبب. «غلطت بحقّ أختي. عملت شي وسخ معها» يقول. هكذا يبرّر طلال وجوده في إصلاحية الأحداث. لكن ابن الرابعة عشرة فعل ذلك عندما كان في التاسعة.

طلال يضع ذنبه في الواجهة ليستّر عن ذنب أمّه. فوالده حمله إلى الإصلاحية ليبعده عن والدته التي لا يكفّ عن الهروب ليراها. والدة طلال تستغله جنسياً من أجل المال. فترسل ابنها هدية للرجال، يشبعون بها رغباتهم الجنسيّة، أو للطرقات للتسوّل والسرقة. لكن بالنسبة إلى طلال هذه أمّه التي يحبّها كثيراً وتحتاج إلى المال. يفهم الآن المراهق أنّ أمّه تطلب منه أن يفعل ما هو «مش منيح». لن يكفّ عن حبّها لكنه سيخرج من الإصلاحية «إنساناً جديداً».

يقول المرشد التربوي والمعالج النفسي في الإصلاحية روبير كركاش إنّ 90% من الأولاد يخرجون من الإصلاحية ليصبحوا أشخاصاً أفضل، ينجحون في بناء حياتهم الخاصة، واصفاً تجربة الإصلاحية بالناجحة. «فهؤلاء الأطفال هم ضحايا مجتمع وعائلات مفكّكة ومحيط فيه الكثير من الكذب. يصلون إلينا مشوّهين بكل تلك الأمور وعلينا أن نهدم ما كان لنعيد البناء من جديد». ويضيف أنّ معظم الأطفال في الإصلاحية لم يرتادوا المدارس وبدأوا بالعمل في سن مبكرّة جداً، وهم يعانون من نقص تربوي وعاطفي، يخلق لديهم شعوراً بالحرمان يجعلهم يرتكبون الجنحة، التي لا تكون سببها بالضرورة الحاجة.

قد تختلف نتائج سجن الأحداث في سجن رومية، نظراً إلى اختلاف الظروف التي يعيشون فيها هناك، الأمر الذي يثير القلق بما أنّ سجن أحداث رومية يضمّ حوالي 70 ولداً بينما إصلاحيّة الفنار لديها الآن 21 ولداً. في الأخيرة يحاول المعالجون النفسيون والمساعدات الاجتماعيات أن يساعدوا الولد كما الأهل، بما أنّهما من سيحتضنان الولد من جديد عند خروجه. لكن سلمان وكركاش يقرّان بأنّ العمل مع الأطفال أسهل بكثير من العمل مع الأهل. ويرى سلمان في المؤسسات البديل الأفضل من الأهل «غير المؤهّلين» للاعتناء بأطفالهم. «لكننا اليوم بحاجة إلى مؤسسات أكبر وأفضل للقيام بهذا العمل». يتذكّر مدير الإصلاحية الوضع قبل الحرب الأهليّة. «كان لدينا المباني الثلاثة التي نحتاج إليها. دار الملاحظة التي يتمّ فيها توقيف الحدث والتحقيق معه. مبنى الإصلاحية الذي يذهب إليه الحدث إذا ما صدر عليه حكم، ومعهد التأديب الذي يضمّ الحالات الصعبة». اليوم تختصر الدولة هذه المؤسسات بمؤسسة واحدة هي إصلاحية الأحداث، فيما يجري توقيف الأحداث والتحقيق معهم في المخفر!

تعتمد إصلاحية الفنار بشكل أساسي على التبرّعات لتسيير أعمالها، وقد اتخذ وزير العدل شكيب قرطباوي مؤخراً قراراً بتخصيص جزء من ميزانية وزارة العدل إلى الإصلاحية. هذا الجزء ولو أنّه مطلوب إلا أنّه لا يسدّ حاجات الإصلاحيّة، التي تحتاج دائماً إلى الدعم.

أن ثمة صديقاً مشتركاً، افتراضياً أيضاً، لكنه موثوق و«يشبه الناس العاديين». أرسلت إليه لتسأله عمن يكون ذاك «المخيف». أخبرها أنه سجين منذ أكثر من 19 عاماً. قال لها: «هذا صديقي. ولكن لا أضمنه». في نهاية الأمر قبلت صداقته، وراحت تتواصل معه، لتجد نفسها أخيراً «متعاطفة». بدأت الحكاية بخوف، ثم شفقة، ثم تتضامن وتفهم... وأخيراً حب.

إذاً، بات السجناء، في عصر التكنولوجيا، قادرين على الدخول في علاقات غرامية من داخل زنزاناتهم. في حالات أخرى، يتناقلها السجناء، حصل أن زارت بعض المعجبات السجن للتعرّف، وجهاً لوجه، إلى هذا «الصنف الجديد من الناس». هكذا تقول إحداهن، التي ما زالت بعد أشهر من التواصل مع سجين، تشعر بشيء من التوجّس. قلبت الهواتف النقالة حياة السجناء من حقبة إلى حقبة. ما قبل الهاتف وما بعده.

خلال السنوات القليلة الماضية، كانت القوى الأمنية تتعامل مع الهواتف المهربة إلى داخل السجن كممنوعات. ولكن، مع كل حملة تفتيش وضبط لهواتف بالجملة، كانت تحصل ردود فعل عنيفة وصل بعضها إلى الانتفاضة. آخر هذه الحالات حصلت قبل أسابيع في رومية.

اليوم، يمكن لسجين أن يقول لك: «خذ ما تريد، الفاكهة التي تصلني، بعض طعامي، ولكن اترك لي هاتفي». باتت هذه الآلة، داخل السجن، نافذة تحمل حاملها إلى ما يذكره بأنه مثل الآخرين، وأنه مشى ذات يوم على الاسفلت.

في مرحلة لاحقة، راحت القوى الأمنية تتعامل مع «الموبايل» كواقع داخل السجن. حتى

> خذ ما تريد: الفاكهة التي تصلني أو بعض طعامي لكن اترك لي هاتفي

التقارير الأمنية، اليومية، ما عادت تجد في خبر «ضبط هاتف» ما يستحق الإيراد. مسؤول أمني يقول: «في سجون العالم، المتحضر طبعاً، توجد خدمة الهاتف للسجناء بهدف الاتصال بذويهم. لكن في لبنان ليس لدينا هذا النظام بعد، وما دامت الحال كذلك، بات صعباً علينا مواجهة السجين في خياره امتلاك الهاتف». أكثر من ذلك، فبعد أن أصبح الأمر واقعاً، كان لا بد للأمن أن يستفيد منه، فتم تجنيد سجناء للإبلاغ عن زملائهم المشاغبين. يمكن القول أن أجهزة الاستخبارات، بمختلف اسمائها، بات لديها سجناء مع «خط ساخن». في السجن سجناء يشكلون خطراً، بحسب الأمنيين، منهم الإسلاميون ومنهم الجنائيون. بعض الإسلاميين صاغوا بيانات عبر هواتفهم، قبل أن ينشروها على الإنترنت، إضافة إلى ردودهم على أسئلة السائلين.

في جولتنا داخل رومية، كانت عبارة «عندك واتس آب» من أكثر العبارات التي سمعناها. تطبيق الدردشة هذا يعيش السجناء داخله ساعات طويلة. عزلة داخل عزلة. ربما على المعنيين بشؤون السجون، اليوم، أن يعرفوا بأن الهاتف الخلوي أصبح للسجناء ضرورة، حاجة، أبعد من الطعام والشراب. إنه هواء خلف القضبان الذي يتنفسون.

عنابر العدم

الواقفون بذل عند باب الجحيم

لحظة الدخول إلى هناك، يتغيّر كل شيء. في السجن، يفقد السجين الإحساس بالحياة. هذا الشعور لا يعود إلا عندما يحضر الأهل لزيارتهم، ولو لساعاتٍ مؤقتة. فبرغم الفقر والزعل والخجل، يعرفُ «الضالّون» أن أحداً سيأتيهم

راجانا حمية

من الذي استيقظ قبل الآخر؟
يحار سائق التاكسي، العامل على خط سجن النساء. بعبدا، في الإجابة عن هذا السؤال، وهو ينظر إلى الوحيدين هناك: حارس «غرفة الموت» في مستشفى بعبدا الحكومي، والعجوز المكوّرة عند مدخل السجن، وقد صارت بمقاس طفل.
هذا الرجل، الذي يظنّ أنه يسابق الصحو في عمله، سيجد من سبقه إلى الساحة المشتركة بين السجن والمستشفى. ذلك الحارس الذي عوّدته كثرة الموت على الأرق، وتلك الأمّ التي نقلت نصف أيام أسبوعها (الثلاثاء والخميس والسبت وهي الأيام المسموح بزيارة الأهل فيها لسجيناتهم) إلى سجن النساء، حيث «تعيش» ابنتها منذ خمس سنوات «تقريباً».
يقول «تقريباً»، لأنه لم يستطع يوماً محادثتها. فهي تشيح بوجهها كلما اقترب منها أحد. يقدّر هذا الرجل أنها تحضر باكراً كي «تأخذ الموعد الأول، فلا يتعرّف إليها أحد». وهذا ما يقوله حارس السجن أيضاً. ويقوله الكثيرون. فهنا، في هذا المكان، نساء «عاصيات»، يصعب على منتظريهم التعرّي فيه من الخجل أو البوح بالجرم الحقيقي الذي ارتكبنه. ولا أحد يجرؤ على سؤال هؤلاء الواقفين بـ«ذلّ» عن الجرم الذي حكمت به المسجونة أو مدة السجن. وحدهم، حراس السجن يعرفون التهم «بالتفاصيل»، وخصوصاً من صار له «عمر في الخدمة في هذا المكان». يقول أحدهم، معلقاً على الشاب المنتظر دوره للدخول لزيارة أمه «هيدا مضروب الموسم عنده»، في إشارة إلى «عمل» أمه في المخدرات. «أتفه» التهم بحسب هذا الحارس «شوية دعارة أو تزوير». لم يكن الحارس يتكلم بذلك «النفس عندما أتيت إلى الخدمة، لكن هناك بعض النساء عندن وقحنة، بيطلعوا وبفوتوا على السجن وكأنه حدث عادي وكذلك أهاليهن يحضرون يوم الزيارة مع الأولاد وكأن السجن مدينة ملاهي».
لكن، ماذا عن عائلات المسجونات؟ في قاموس هؤلاء، لا وجود لتلك التعابير. وإن سئلوا عن الأحكام مثلاً، فلن يجيبوا إلا ضمن ما هو مقبول اجتماعياً أو ما يمكن استيعابه، بحيث تصبح تهمة تجارة المخدرات «سيجارة» والسرقة «اعتداء جنسياً». لا شيء يبقى هو نفسه إلا الحديث عن التكاليف المادية، فتكرّ سبحة الأخبار «التي توجع القلب». لا يمكن الاعتراف بغير هذه الناحية. وهذا مبرّر في عرف من يجهدون لرتق هذا التشوه. فهنا بعبدا، حيث «العاصيات». لا روميه ولا أي مكان آخر يصبح فيه «السجن للرجال». في بعبدا، اليوم الواحد وراء القضبان يعادل «المؤبد»، يقول ابن إحدى السجينات، فكيف الحال بخمس سنوات؟
مجرّد أنها «هي»، يفرض «علينا أن نستوعب كل ما قد يقال»، يتابع. هذا الشاب، الذي لم يكمل عشرينه، استوعب «خطأ» أمه، فهو يعرف بأنها «مهما ارتكبت من ذنب، فهي ارتكبته لأجلنا نحن وبسبب والدي». مع ذلك، يجد من الصعوبة بمكان تقبل وجود أمه هناك أو حتى تسمية ذنبها جرماً، برغم السنوات التي حكمت بها، فهي بالنسبة إليه «غلطانة متل غيرها من الناس، بس أفضل من غيرها إنها ما عوزتنا شو ما كان شغلها». ويسأل «هل أمي فقط هي من حملت سيجارة؟». وعندما نسأل: حكمت من أجل سيجارة؟ يجيب «إيه، فيها شوية حشيش وضيّفتها.. بس ولاد الحرام كتار».
«شوية حشيش» ستبقيها وراء القضبان خمس سنوات: أربع حكمت بها وواحدة أضيفت بعد الإدغام. مرّ منها عام واحد وبقي 4. وفي السنوات الطويلة المتبقية، سيكون على الابن صون السر: «يعني حشيشة مش مخدرات»، يقول الحارس. وسيكون عليه أيضاً واجب زيارة أمه كلما سمحت له ظروف عيشه. في بداية الحكم، كان الشاب يزور أمه «ثلاث مرات في الأسبوع». أما اليوم، فقد لعبت «القلّة» دورها، وصار يزورها مرة كل أسبوع أو «على التساهيل». ومع هذا التغيير أيضاً، طرأ التغيير على الأكل. صار «التقشف» واضحاً. كل «المينو» صار «لايت»، بلا لحمة. معكرونة بخضار ومسقعة «حتى أمي تغيرت طلباتها» واتجهت أكثر نحو «البطاطا». «كله أكل»، لكن تبقى معضلة واحدة، وهي «المصروف الأسبوعي للدخان والقهوة وبعض الحاجيات التي صار لزاماً على السجينات شراؤها من دكان السجن». لكن، أي دكان؟ هنا، تبرز المشكلة التي يعاني منها سجناء لبنان، وهي قصّة القرار الصادر مؤخراً والذي يحتم على كل السجناء الشراء من «الدكان المركزي» في رومية. وهنا، المشكلة «العويصة»، يقول الابن، إذ إنه «بدل أن أشتري كروز الدخان بـ15 ألفاً من أي دكان، بت الآن مضطراً لإعطاء أمي

تكلف الزيارة ما لا يقل عن 70 ألف ليرة من دون المواصلات

يصبح العمل مدخلاً «للاندماج مع المجموعات وحل النزاعات»

كي لا يكون السجن أزمة إض

بين أول صفحة «عارية» وآخر صفحة يحجزها المنفيون خلف القضبان لـ«مخطط حياتهم»، فارق لا يقاس إلا بالسنوات. بين هاتين الصفحتين، عبرت الجمعيات المدنية إلى داخل السجن، وفي جعبتها هاجس تحويل العالم المفصول عن الحياة من مكان لإيواء الجريمة إلى مكان تتعزز فيه حقوق الإنسان

بعد كل تلك السنين، رآها. كانت تقف في طابور المنتظرين للدخول إلى سجن رومية. بلمح البصر، «استرجعها»، بملامحها القاسية التي رآها قبل أربع سنوات، عندما «كمشوه». ظنّها عائدة إليه، فهرع إلى غرفة المواجهة، مستبقاً دخولها. وقف هناك، متسائلاً في سرّه: كيف سيكون اللقاء بعد كل هذا الغياب؟
نصف ساعة من الانتظار والخوف، عبرت بعدها الأم إلى غرفة المواجهة.. المواجِهة لغرفة ابنها. رآها ولم تره. رآها تبتسم لشقيقها ورأى نفسه وحيداً مرة أخرى. هرب إلى «فوق»، يتطلع إليها من الثقب الذي حفره يوماً في جدار عزلته. بقي هناك، بلا أصدقاء ولا عمل.. ولا أم.
يومها، لم يجد إلا تلك الشابة التي وقفت منتظرة أمام بابه. هي واحدة، كغيرها من العاملين في الجمعيات، الذين دخلوا ذات يومٍ إلى السجن ليرتقوا الغياب «الذي خلفة الأهلٌ والعمل على تعزيز حقوق الإنسان والديموقراطية وتنمية القدرات وتمكين السجناء من جهة ثالثة»، تقول شارلوت طانيوس، الناشطة في «الحركة الاجتماعية». والأخيرة واحدة من جمعيات كثيرة، دخلت السجن في سبيل إعادة وصل من هم بداخله مع الخارج. دخلوا إلى العالم المفصول عن الحياة لتحويله من مكانٍ «لإيواء» الجريمة إلى مكان تتعزّز فيه حقوقٌ الإنسان والديموقراطية.
الاتحاد الأوروبي كان من أوائل الذين موّلوا المشاريع العاملة تحت هذا العنوان. فمنتصف العام الماضي، موّل مشروع «تعزيز حقوق الإنسان والديموقراطية في لبنان - إصلاح نظام العقوبات مع التركيز على إصلاح السجون» الذي قامت به وزارة العدل، بمساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. وهو الذي يتوخى «العمل على وضع استراتيجية شاملة لإصلاح السجون تحت سلطة وزارة العدل». وهذا يعني في جانب من الجوانب «العمل على نقل إدارة السجون من الداخلية إلى العدل، وتحسين أوضاع السجون

يحضر البعض إلى الزيارة مع الأولاد وكأن السجن «ملاهي» (هيثم الموسوي)

15 ألف وtva لأن سعر الكروز غير في رومية». وهي مشكلة «خطيرة»، بحسب رئيس جمعية «عدل ورحمة»، خصوصاً «بالنسبة للفقراء، ففي بعض الأحيان قد يتبرّع أحد البائعين لهم ببعض حاجياتهم، ومع هذا القرار صار لزاماً عليهم تأمين المال للسجين لشراء ما يحتاج إليه من دكان السجن أو حرمانه منها، والأنكى من ذلك هو أن السجناء أنفسهم لا يشترون حاجاتهم مباشرة، بل عبر وسيط».
هذا القرار أجبر أيضاً فاديا (اسم مستعار)، ابنة إحدى السجينات، على العمل في البيوت من «أجل توفير احتياجات أمي من أكل ومال». فاديا، الأم لأربعة أولاد، صارت اليوم تعيل خمسة. وربما تفوق «كلفة» أمها الأسبوعية ما تصرفه في البيت مدة شهر. الأسبوع الماضي، كانت هناك تحمل لأمها «طبخة ملوخية وحرحورة وسودة دجاج وشوية لحمة، وقد كلفتني هذه الطبخات حوالى 70 ألفاً». كلفة يضاف إليها الجهد ومصروف الذهاب والإياب على طريق السجن التي لا تتوفر عليها إلا سيارات الأجرة التي يبدأ عدادها من الألفي ليرة إلى العشرة آلاف. لهذا السبب، دفعت فاديا 80 ألفاً «بدل تاكسي، لأني جبت ولادي لتشوفهم أمي».
ولهذا السبب أيضاً دفعت أم السجين «ظلماً» في رومية 10 آلاف ليرة وصارت تبحث عمن يتبرّع بإنزالها من السجن، بعدما «نفضت» جيبها من كل ما تملكه. هذه السيدة، التي صار لها من العمر الكثير، كانت السبت الماضي في زيارة ابنها. كانت خفيفة بلا حمل، باستثناء كيس من النايلون الأسود تحمل فيه ورقتين «هما ورقتا الخروج لابني بعدما انقضت السنة التي حكم بها». دخلت إلى موعد الزيارة بفرح، وخرجت منه مكلومة. هناك، طلبوا إضافة إلى الورقتين «900 ألف ليرة لبنانية». لا تملك منها إلا ما «ستقبضه زوجة ابني وهي 600 ألف ليرة لبنانية». سيبقى 300 ألف ليرة لبنانية.. و3 أيام لعيد السنة الجديدة «فإما بنعيّد سوا أو بيقضي إيام بدالهن». والخيار الثاني هو «المرجح»، فهي تعرف في قرارة نفسها أن الوصول إلى الـ300 ألف «صعب».
لا يختلف هذا الحال عن حال آخرين يرتقون فقرهم بما تتبرع به الجمعيات وبالشيء القليل الذي تقوم به الدولة. وهؤلاء مقسومون إلى 3 فئات: إما أجانب وإما تركهم أهلهم بإرادتهم وإما فقراء. والأخيرون كثيرون، وإلا فما الذي يدعو غالبيتهم للقضاء في السجن إلا الفقر؟ اسألوا أمهاتهم.. أو سائقي الأجرة. فهؤلاء صاروا يعرفون أحوال أهالي السجناء. «بنعرف من اليومية اللي عم نطلعها»، يقول أحد سائقي التاكسي. فهذا الرجل الذي يصل إلى رومية عند الساعة السادسة صباحاً ولا يغادرها إلا عند الرابعة من بعد الظهر، لا يأتي إلا بغلة قليلة سيصرفها في اليوم التالي على «البنزينات»، يقول.
قبل بضع سنوات، لم يكن الحال قد وصل إلى هذا السوء «كنا نطلّع منيح». كان ذلك، عندما كانت الناس «بألف خير». كانوا في حينها يجنون «الكثير من المال خصوصاً في أيام الزيارات». أما اليوم، فالناس صارت بلا دخل. وكلما «نفضت» الجيوب، صار السجناء وحيدين. هكذا، صار الثلاثاء كما الأربعاء، يوماً عادياً في يوميات الجحيم.

شكوى من حصر شراء الحاجات بدكان السجن

ـافية

والعمل على بناء القدرات القيادية داخل مصلحة السجون وتعزيز القدرة على تنظيم الأوضاع على نحو أكثر فعالية وأكثر إنسانية (...)». وقد تحققت إنجازات في هذا الإطار، لعل أهمها تبني الحكومة استراتيجية نقل السجن من الداخلية إلى العدل، ومن ضمنها البحث بآليات وإجراءات الانتقال.
وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية من قبل اللجنة المشتركة المكونة من ممثلي وزارتي العدل والداخلية، وبالتعاون مع مكتب لمكافحة المخدرات والجريمة (...). وكذلك تم العمل على وضع «داتا» لجميع السجناء في جميع السجون (bassem system)، تعطي معلومات موثوقة ودقيقة، من شأنها أن تقود «إلى مؤشرات هامة لتحسين ظروف الاحتجاز ونظام إدارة السجن». وإلى كلّ ذلك، تضاف المراجعة القانونية ودراسة وتقييم مواد القانون اللبناني.
هذا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، لكن ماذا عن الحركة الاجتماعية؟ قبل الدخول في غمرة

عمل الاتحاد الأوروبي على نقل إدارة السجون من الداخلية إلى العدل

الحديث عن المشاريع التي تقوم بها، ثمة ما يميّزها عن سواها. هذه، التي وجدت لكل «الإنسان» عملت منذ بداية مشوارها على ألا تكون لأحد. حركة علمانية لم تولد من رحم الطوائف. بدأت عملها عام 1994 مع فئة الأحداث في رومية. مع «الجزء الآخر» من الشريحة التي نشأت لأجلها خارج القضبان، تقول طانيوس. من القانون، كان عبورها إلى رومية، فعملت بالتعاون مع جمعيات أخرى عن فصل الأحداث عن الشباب، إضافة إلى تنظيم نواح قانونية أخرى.
أما بالنسبة إلى المجالات العاملة عليها مع السجناء، فكان المحور الأساس فيها الدمج بين المهني والاجتماعي في عملية التدريب. وعلى هذا الأساس، كان الرابط بين «الصنعة» والهدف من ورائها أساسياً لا عبثياً. هكذا، يصبح العمل مدخلاً «للاندماج مع المجموعات وحل النزاعات على طريقة رابح - رابح، إضافة إلى تحصيل المردود»، تقول طانيوس. لا ينحصر عالم السجن بهذا الجانب، فثمة جوانب كثيرة، منها الاجتماعي والترفيهي والتربوي والنفسي أيضاً، وهو الجانب الأهم داخل السجن وخارجه أيضاً، حيث تعمل الحركة على أهمية الاندماج في «الداخل والخارج من خلال مراكز إعادة الاندماج». هنا، تكون العملية الأصعب. عملية إعادة الفرد إلى الحياة التي انقطعت.
لم تعمل الحركة وحيدة في السجن، فهناك الكثير من العاملين ومنهم جمعية عدل ورحمة التي كانت أولى الداخلين إلى عالم «المنفيين». يومها كانت الصورة مبتورة: عند أسفل تلة رومية مجتمع الطبيعيين وفي سجنها «نرمي قمامتنا». دخلت «عدل ورحمة» في العام 1998، فوجدت أن ثمة حاجة للإجابة على مآسي السجناء. هناك، اكتشف الأب هادي عيا، رئيس الجمعية، مجتمعاً آخر المسجون فيه مسجون «عرضاً». إنسان لديه أزمات «ويحتاج إلى حل لها، من هنا عملنا جاهدين ليكون السجن مكاناً للحل لا لزيادة الأزمات أزمة إضافية»، يقول. وقد عملت الجمعية على 3 صعد: الوقاية قبل الدخول، والمتابعة داخل السجن، وإعادة الاندماج في الخارج. أما بالنسبة للعمل، فعمودي وأفقي يتنوع على عدة صعد، منها الاجتماعي (محو أمية وموسيقى ورسم ورياضة..) والصحي وخصوصاً الوقاية، ومنها الحقوقي وخصوصاً الاستشارات، والنفسي وهو الأهم. الأهم لأن من دخل رومية «عرضاً» سيخرج منها مجرماً. بنظر المجتمع على الأقل. من هنا، كان لا بد من هؤلاء.

ر. ح.

عنابر العدم

سجن رومية: خفف الوطء

أيها الداخل إلى رومية خفف الوطء. إنك تمشي على ذكريات سكان حفروا أياماً هنا. هذا ليس تعاطفاً مع الجريمة وأهلها. إنه تعاطف مع الصورة التي يخرجون بها. قد يدخلون بجنح طفيفة ويخرجون حاملين «شرّ» السجن على أكتافهم. تعتاد اكتافهم ثقل الجريمة. وما نفع السجن إن لم يكن مؤسسة إنسانيّة بالدرجة الأولى؟. ما نفع السجن إذا صار دغلاً، الداخل إليه مفقود والخارج منه مفقود أيضاً

أحمد محسن

حدث ذلك في الضاحية الجنوبيّة لبيروت. في مكانٍ ما هناك يكتظ بفقر يتنامى. ليس حدثاً أنً يدخل عاطل من العمل إلى السجن. وأول مرة دخل حسين إلى السجن كان عمره عشرين عاماً. سرق دراجة ناريّة. كسر المقود بقوة ووضع شريطاً على آخر فدارت. كان شاباً طبيعيّاً. لا يعني ذلك أن الذين في رومية غير طبيعيين. القصد أن حسين لم يكن مجرماً. دخل إلى السجن قبل أن يكون مجرماً. قبل السجن كان يعيش حياة عادية. صاحب فتاة في الحيّ وكان من جماعة الناصية. ترك المدرسة باكراً ولم يجد عملاً، فاستثمر شغفه بالدراجات، وسرق واحدة. أحب كرة السلة لأنها «درجت في زمنه». تذكرون، أيام الحكمة، وإيلي مشنتف، أيام الرياضي، وكأس آسيا. درجت كرة السلة وحسين كان موزعاً جيداً. ولكنه كان بلا فريق. موزع للاعبين مثله، بلا آفاق، سلتهم بلا شباك، وملعبهم قرب «معمل البلاط». في المرة الثانية «لقطوه». ودخل إلى السجن لأنه لا يملك ثمن الكفالة. هكذا يذكر. في رومية بدأ حياة جديدة ورأى أشخاصاً جدداً. إلى حدٍ بعيد يشبهون الذين عرفهم على النواصي. يسرقون، يتناولون الأقراص المهدئة، يتعاطون (المخدرات). ولكن لا نواصي في رومية. كل شيء يحدث أمام الجميع. قريبون لدرجة أن الهواء مزدحم بين رواد الزنازين، كأنه واحد منهم. لا حياة خلف تلك القضبان. لم يقرأ حسين كارل ماركس ولا مارتن هيدغر في السجن. توقف عن كرة السلة، وعن الحبّ، ولم يعلموه حرفة، أو «صنعة» بالعاميّة. لم يؤمنوا له عملاً بعد خروجه. تعرف إلى «مجرمين» حقيقيين، ووحدهم احتووه. فأحبّهم حبّا مجانيّاً.

يتذكر مبنى المحكومين «أ» ومبنى الموقوفين «د». عاش «أياماً جميلة» هناك. لا أحد يمكنه أن يفهم كيف تكون الأيام جميلة في السجن إلا إذا قارنها بأيام السجين بعدها. صار له أصدقاء جدد على مقاس السجن. وحياة بنظر الآخرين على قياس السجن. ذلك لأن المجتمع أصلاً يعرف «عالم رومية»، والقصص التي تواترت عنه تشبه قصة «مغامرة شاوشنك». في هذا الفيلم، كاد مورغان فريمان أن ينتحر بعد خروجه، بعدما سبقه زميل الى ذلك. لم يعرف العيش خارج السجن. كانت تلك حقبة «اصلاح السجون» في الولايات المتحدة. ولكن ماذا عن الإصلاح هنا؟ تنقل حسين بين مساحات محددة: الزنزانة التي يتشاركها مع أربعة أشخاص، باحة النزهة المحاطة بجدران السجن العملاقة، والدرج الحلزوني الأسوَد. هذا الدرج المصمم بطريقة لافتة يبدو مقطوعاً من سجن آخر. هو سجن راق، أو بالأحرى درج راق. حسين «يحنّ» إلى السجن المركزي.

أيها الخارج من سجن رومية خفف الوطء. هذا عالم جديد وهواء جديد. وأحياناً يلفظك فوراً. أصدقاء حسين الجدد، مروا بتجربته. لم يولدوا مجرمين، ولكنهم صاروا كالأسماك والسجن كالبحر. لم يجدوا عملاً، فنشلوا وسرقوا. ليسوا هواة نشل ولا سرقة، وهذا ليس دفاعاً عنهم. هذا تقّليدي وأي محكوم يقوله. التوبة تغري معذبي رومية، ولكن هل يقبلهم المجتمع؟ ليس دائماً. وكما هي الحال في أغنية أوتيل كاليفورنيا: متى دخلت لا يمكنك الخروج أبداً. يمكن أن تنتهي فترة السجن التي أصدرها القضاء. ستغادر ولكنك «قد تعود». يقول سجين آخر، يسخر من اقرار مشروع خفض السنة السجنيّة وقوانين «حسن السلوك». يتأفأف... «مش زابطة هون». و«الهون»، خارج السجن. غادر علاء السجن من البوابة الرئيسة وكان مشهداً جميلاً يذكره تماماً، بالتفاصيل المملة. غادر في الثامنة صباحاً، حلق لحيته، وارتدى ثياباً جيدة، واستقبلته والدته بلطف. وعاد إلى الشارع. صار شخصاً يهابه الذين لم يعرفوا رومية بعد. أما الذين يعرفونها، فشاركوه الناصية من جديد. لا عمل لأصحاب الدمغات على السجل العدلي. البعض ينجو إذا تولى أعمالاً لا تسمن ولا تغني من سجن. أحدهم، عمل في مد أشرطة الستالايت، وتوصيل

لن يكون سجناً حتى الموت (هيثم الموسوي)

تعليم «مكبل» خلف القضبان

كرّ وفرّ. تلك هي حالة التعليم في السجون اللبنانية. لا مأسسة رسمية حتى الآن للقضية، والتجارب تقتصر على مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإن كان الحديث يجري عن مرسوم يُعدّ في وزارة التربية لانتداب معلمين رسميين إلى الإصلاحيات

فاتن الحاج

لن يكون سجناً حتى الموت. تمسّك سامي (اسم مستعار) بهذه القناعة منذ دخوله سجن رومية عام2006 بتهمة «مخدرات». يومها، لم تكن تفصل المتهم سوى أشهر قليلة عن نيل الإجازة في الكيمياء من الجامعة اللبنانية. «كان ينقصني النجاح في مادتين لأتخرّج»، يشرح الشاب الذي غادر السجن عام 2010 بعفو خاص من رئيس الجمهورية. يستعيد سامي سنوات عزلته الجبرية خلف القضبان بكثير من الارتياح. هو اليوم إنسان آخر، يقول. حتى في رومية لم يكن يائساً وإن لم تخل أيامه هناك من إحباط مصدره «العصي بالدواُليب». كيف؟ يلفت إلى أن «القائمين على السجن لم يفتحوا لي أي نافذة لأّخذ شهادتي. لم أسمع في ذلك الوقت سوى عبارة واحدة: كنت فكّرت بجامعتك قبل ما تغلط».

لكنّ أمام الفراغ القاتل، لم يجد الشاب مفراً من «فلفشة» كتبه. استعان حينها بجمعية «عدل ورحمه» التي سهّلت حصوله على موافقة النيابة العامة التمييزية والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي لإجراء امتحاناته وحيازته الإجازة.

«لم يكن الخروج إلى المجتمع سهلاً هو الآخر»، يقول، وخصوصاً أن النظرة الدونيّة التي شعر بها، حرّكت في داّخله أسئلة قاسية دفعته للبحث عن إجابات تغذي الجوانب الإيجابية في شخصيته.

يُقر سامي بأنّه إنسان محظوظ. فهو لم يتأخر في التعرّف إلى إحدى الجمعيات المهتمة بإدماج المهمشين، ونجح في وقت قياسي بأن ينتمي إلى كادرها الوظيفي.

يُعد الشاب اليوم مشروعاً عن إدارة تدوير النفايات الصلبة. ليس هذا فقط، بل أنجز «الماستر» في الجامعة اليسوعية، ويُعدّ لنيل الدكتوراه.

إذا كان سامي قد وجد من يأخذ بيده ليوصله إلى البر، فالأمر لا يتوافر لكثيرين، لكون الأنظمة اللبنانية لم تحفظ حتى اليوم للسجين حقه في التعلم. وكل ما تحقق لا يعدو تجارب مدنية متناثّرة، بحسب رئيس جمعية «عدل ورحمة» الأب هادي العيا.

لم يستطع المجتمع المدني حتى اليوم أن يقنع السلطات في السجن بعدم «تكبيل» أيدي الشباب لدى نقلهم إلى مركز تقديم الامتحانات الرسمية. هنا يشعر السجين بأن كرامته مهانة ويفقد كل قدرة على التركيز، ماّ دام العسكري سيقف فوق رأسه طوال فترة المسابقة، يقول العيا. يرى الأخير أن مشروع نقل السجون من وزارة الداخلية إلى وزّارة العدل قد يحل القضية. ويشير إلى أن الأمر ليس تفصيلاً فّي حياة السجناء لكونهّ جعل الكثيرين منهم يترددون في الخضوع للاستحقاق خوفاً من أن «تنكسر» صورتهم الإنسانية.

من هنا، لا يزال التعليم داخل السجن في مرحلة كرّ وفرّ، رغم تأمين أماكن للدراسة تدعى «صف مدرسة» تهيئ نفسياً السجناء الراغبين في متابعة دروسهم، بعد إبرام اتفاقات ضمنية مع إدارة السجن.

وبينما تحتاج مثل هذه التجربة إلى مأسسة رسمية، تكشف مصادر في وزارة التربية لـ«الأخبار» عن إعداد مرسوم يسمح بانتداب معلمين من التعليم الرسمي للتدريس في السجون وقد بات في مراحله النهائية ولا ينقصه إلا موافقة مجلس الخدمة المدنية. هذا المرسوم سيّطبق في إصلاحيات الأحداث بصورة خاصة.

وفي انتظار المأسسة، اختبرت الجامعة اليسوعية تعليم شابين جامعيْين داخل السجن بمدهما بالمقررات المطلوبة وانتداب أساتذة لمساّعدتهما هناك. الأول تخرّج وأسس مشروعه الخاص، فيما لا يزال الثاني يتابع دراساته العليا في الجامعة حيث يعمل. أما اليوم، فهناك شابان آخران يتوقعان المساعدة نفسها، وقد بات طلبهما في مراحله التنفيذية، على حد قول المديرة المساعدة في دائرة الخدمة الاجتماعية روزي الرامي.

الدائرة كانت صلة الوصل بين إدارة السجن

التمديدات الكهربائية. وعلى حد قوله، يعمل في أي شيء يمكنه القيام به. «حيلاّ شي إلا السجن». تاب نهائياً. هذا معروفٌ في ذكائه الحاد (ينادونه بالحربوق) بين شباب الحي الذي يسكنه، وفي أن «قلبه ميت». وقلبه ميت، في أوساط الشبان، تعني أنه شجاع، وقادر على الدفاع عن نفسه بشراسة. إلا أن تلك الصفات لم تعد مرضيةً بالنسبة إليه: يريد «عائلة». ولكن، أي عائلةٌ ستقبل سجيناً بقلب ميت وعينين زائغتين. تحتاج «توبته» إلى اثباتات شبه دائمة. يشعر الرجل بأنه محط اتهام أبدي. وهذا ليس مقلقاً وحسب، بل «محبط». والسبب ليس صيته نفسه بل صيت السجن. وفي هذه البلاد، التعميم سهل.

الخارج من رومية، قد يكون مواطناً نظيفاً من وحل السجن فعلاً. علاء تخلص من لوثة «الحبوب». ولكن ستختلف الأمور في الخارج. اختار الناس له صورة جديدة، يسقطونها على كل «خريج حبوس». ذات عراك سمع كلاماً قاسياً ووقف الجميع ضده في «المشكل» لأنه «تعول رومية.» كما ظن لحظة خروجه. ما زالت الصفة تلازم علاء منذ ثلاث سنوات، ويربط الناس بين طباعه الحادة وبين دخوله إلى السجن. والقول إن طباعه حادة يبدو لطيفاً نوعاً ما. علاء مشبع بالعنف، ولكن ماذا فعل السجن له؟ زاده عنفاً. رأى «تعول فتح الإسلام» ورأى «القبضايات». فنهل منهم عنفاً، وتكرس العنف في رأيه بطولةٍ. في الحي الشعبي، المكتظ بالفقراء، حيث يقطن، يعرفون أن الجنحة التي ارتكبها لم تكن حدثاً متوقعاً، وأنه ليس «خريج حبوس». أتاح له ذلك إعادة الانخراط في الحياة الاجتماعية، ولكن علقت في ذاكرته الأيام السوداء.

يتذكر اليوم «الويلات». هناك، في مبنى الموقوفين، حيث يختلط الكبار بالصغار، يضيع أثر الأوكسيجين في روائح الآخرين، يمرّ الوقت بطيئاً. وما زال الوقت بطيئاً، لم يدخل علاء إلى الجامعة، وحسين لن يوزع الكرات قرب «معمل البلاط». حسين عاد إلى السجن، وعلاء يقود سيارة أجرة، يكره الحديث عن السجن والسجون مع ركابها. أحياناً، يحدق في وجوه الركاب. يحاول التكهن إن كانوا مثله، زاروا ذلك المكان يوماً ما. وفعلاً، اكتشف واحداً منهم ذات يوم. وضحكا طويلاً. 5000 نزيل سنوي تقريباً يدخلون ويخرجون. ولكن الذين يمضون وقتاً أطول من عام، قد «يعلقون». يحذر. لا يخشى السجن بوصفه عقاباً على الجريمة، بل يخشى أن يحول المخطئ إلى مجرم، والمجرم العادي إلى مدمن على الجريمة.

وإدارة الجامعة. فقد تبنت عام 2001 سجيناً كان يدرس لديها قبل أن يُحكم عليه بالسجن 5 سنوات. الشاب رغب في مواصلة الدراسة، وقد وجدت فيه الدائرة طالباً لا سجيناً، فرفعت طلبه إلى رئاسة الجامعة وأخذت الموافقة على مرافقته أكاديمياً واجتماعياً.

بعدها، قصدت الرامي الكلية التي كان يدرس فيها لجس نبض استعدادها للتعاون مع الشاب. لم يكن الأمر سهلاً، تقول، «لكونها التجربة الأولى ولم نكن نعرف من أين نبدأ»، لكن الكلية تبنت القضية ووضعت آلية تواصل مع السجين تتضمن تقسيم المواد، وخصوصاً أن البعض منها لم يكن قابلاً لتعليمه عن بعد، فاّضطر إلى متابعتها بعد خروجه إلى الحرية. وقد نال الشهادة وهو اليوم ناجح جداً في حياته العملية، بحسب الرامي.

تجربة الشاب الثاني كانت مختلفة. صحيح أن الجامعة راكمت خبرة معينة في هذا المجال، لكنّ السجين لم يكن طالباً فيها وكانت فترة حكمه طويلة (18 عاماً) ولم يكن اختيار الاختصاص سهلاً. أن يكون محروماً حريته، فليس معنى ذلك أن يسلب حقه في اختيار الدروس التي

> **مرسوم في وزارة التربية لانتداب معلمين رسميين إلى السجون**

يريد أن يتابعها. من هنا كان قرار الجامعة أن تعطيه حقوق الطلاب وتأخذ منه واجباته. هكذا، عرضت الجامعة عليه الاختصاصات التي تتوافق وميوله، فبدأ الإجازة في السجن عام 2005 وأنجزها في 2010 واستطاعت الجامعة أن تأخذ إذناً من النيابة العامة ليشارك في حفل التخرج. وخلال فترة حكمه، تسجل في «الماستر» وتعهدت الجامعة أن تنطلق حياته فيها وهكذا صار.

السجينان. الطالبان قررا أن لا يبقيا تحت وطأة ثقافة السجن، وإن كان ذلك لم يمنع مرورهما بفترات إحباط لها علاقة بأفق ما يفعلانه «أنا سجين رح ضل مطبوع بهذه الصفة لو شو ما عملت بحياتي». الرامي كانت تلمس الأمر بنفسها عندما تذهب إلى السجن وترى أن الفروض أو الأبحاث المطلوبة لم تنجز في الوقتّ المحدد. اللافت ما تقوله لجهة تأثير أجواء المحيطين بهم في السجن، كأن يواجه الشاب الأول أسئلة من نوع «شو عم تتفلسف علينا وتعمل حالك عم تدرس؟». ما حصل مع الشاب الثاني هو العكس، إذ وفّر له رفاق السجن كل أسباب الراحة والهدوء، وكثيراً ما كانوا يصرخون «روقوها يا شباب».

ومع أن إدارة السجن كانت تحترم خصوصيات الشبابّ وتسمح لمنتدبي الجامعة بالجلوس معهم وفق الوقت الذي يحتاجونه، إلا أن الأمر لم يكن يخلو من مفاجآت لها علاقة بغياّب آمر السجن وتأخير الزيارات. وتروي الرامي كيف «نشعر بأننا مسجونون، إذ يقفل الباب الأول والثاني والثالث ونصبح معزولين مطالِبين بتخطي الزحمة والرطوبة».

تحرص الرامي على التأكيد أن «مهمتنا ليس الشك بالحكم بل الالتفاتة إلى السجين الطالب الذي نؤمن بأن الدروس التي يتابعها هي وسيلة للانخراط في المجتمع كي لا تكون العقوبة هدفاً بل مرحلة يتعلم من خلالها أن لا يدخل مذنباً ويخرج مجرماً، وإذا كان محروماً حقوقه المدنية فهو حتماً غير محروم حقوقه كإنسان».

لغة السجن

عمر نشابة

«قوّشوني بسبب كبّابين الحرام فولّعت اليطأ وبلّشت الانتفاضة!» قال جعفر (اسم مستعار) عبر هاتف غير شرعي للصحافي الذي لم يفهم، وكأن السجين يخاطبه بلغة أجنبية. «كيف؟ شو قلت؟» ضحك جعفر، ثم قال «عم قلّك الدرك ألغوا وظيفتي كشاويش وأعادوني الى القاووش بسبب افتراء بعض السجناء الآخرين (كبّابين الحرام) عليي من خلال نقلهم أخباراً غير صحيحة عني إلى إدارة السجن. فأشعلت النيران بالفراش (اليطأ) وبدأ العصيان في السجن (الانتفاضة)».

تحسّن فهم الصحافي، لكنه لم يستوعب المقصود بكلمة «قاووش» وبكلمة «شاويش»، وهي عبارات من العهد العثماني تستخدم اليوم في السجون للإشارة إلى الزنزانة (قاووش) وإلى السجين المكلّف إدارة بعض شؤون السجن بسبب حسن سلوكه أو بسبب نفوذ يتمتّع به لدى ادارة السجن. يستخدم السجناء كلمات أخرى يصعب على من لا يعرف السجن معناها مثل «الأروانة» وهي العبارة التي تشير الى الطعام الذي تقدمه إدارة السجن، و«الأرنب» وهو السجين الذي يقال إنه يمارس الجنس مع السجناء الآخرين، أو «الباش» وهو الرتيب المسؤول عن حراسة السجن، و«الجورة» أي الزنزانة الانفرادية، أو «العلبة» وهي الحافلة التي تنقل قوى الأمن السجناء فيها وليس فيها نوافذ.

«هيدا باين عليه انو استحبس»، قال سجين عن سجين آخر خلال أوقات النزهة في «البرندا». المقصود بـ«الاستحباس» أن السجين تأقلم مع ظروف السجن والعادات السائدة فيه. وهو مفهوم يستدعي اهتمام الباحثين في فعالية العقوبات المانعة للحرية؛ فالسجين الذي «يستحبس» لا يعود السجن عقوبة بالنسبة إليه، بل محطة على طريق سيرته الجنائية. «البرندا» هي باحة النزهة. أما الـ«أسانصور»، فهو حبل يرمى من نافذة قاووش إلى نافذة قاووش آخر، وتربط فيه أغراض يمكن أن تكون حبة بندورة ورغيف خبز أو ممنوعات مهرّبة. ويتطلّب تشغيل «الأسانصور» مهارات استثنائية.

عنابر العدم

تمارين على «الحرية» أو مسرح الانـ

قليلة هي التجارب العربيّة التي حاولت توظيف الفرجة داخل السجن، كأداة تربويّة تعيد الاعتبار إلى «المجرم» أو «المتهم» الذي لفظه المجتمع، كما فعلت اللبنانيّة زينة دكّاش من خلال تجربتين أساسيّتين في روميه وبعبدا: «12 لبناني غاضب» و«شهرزاد»

بيار أبي صعب

أن تفتح مسرحاً، معناه أن تغلق سجناً. لكن ماذا لو فتحت مسرحاً في السجن، على طريقة زينة دكّاش في لبنان، أو بالأحرى، ماذا لو نقلت فنّ الفرجة إلى داخل الجدران التي تفصل الأخيار عن الأشرار؟ تكون قد قرّرت الغوص في رحلة موجعة وشائكة بحثاً عن تلك الحدود الواهية والمعقّدة بين «الخير» و«الشرّ»، بين «البراءة» و«الذنب». المسرح من شأنه أن يحوّل السجناء إلى شركاء في احتفال طقوسي يأخذ المؤدّي والمتلقّي إلى التطهّر (كاثارسيس، حسب أرسطو في «فنّ الشعر») من «آثام» ومشاعر كثيرة. أو يخلق صدمة الوعي على طريقة برتولت بريخت، إذ تُحرّر الفرد من عبء ثقيل عن طريق ادراك آليات استلابه. إشراك السجناء في اللعبة المسرحيّة، يعني أن تقدّم لهم مرآة مشرّعة على أسئلتهم المكبوتة وحكاياتهم الصغيرة المهملة. في هذا السياق تجلّت زينة دكّاش في لبنان بعملين مسرحيين متكاملين بالمعنى التقني والجمالي.

الأوّل «12 لبناني غاضب» قدّمته مع مجموعة في سجن روميه («الأخبار»، 11/ 2/ 2009)، والثاني «شهرزاد ببعبدا» أي في بعبدا، مع نزيلات «سجن النساء» («الأخبار»، 26/ 4/ 2012). وثّقت الفنّانة والناشطة للتجربتين بالصوت والصورة، وقد عرضت تسجيل «شهرزاد» أخيراً في «مسرح مونو» أمام جمهور لم يتسنّ له أن يدخل في نيسان الماضي إلى «مملكة بعبدا» كما تسمّيها «الممثلات» في المسرحيّة.

في تجربتها الأولى، إنطلقت دكّاش، مؤسّسة «جمعيّة كاثارسيس للعلاج بالدراما»، من نص بعنوان «إثنا عشر رجلاً غاضباً» يعود إلى عام 1953. وفي الخيار الموفق للنص واقتباسه يكمن جزء من نجاحها آنذاك. هيئة محلّفين تم اختيارهم من الشعب، تحلقوا في جلسة مغلقة للتداول في جريمة شاب متهم بطعن والده حتّى

> **هكذا تم تحويل أوجاع السجناء وتطلعاتهم وخيباتهم واعترافاتهم إلى عمل ابداعي**

من «شهرزاد ببعبدا»، 2012: تروي شهرزاد من أجل الحريّة

كلنا في السجن السياسي... عرب

«أراك عصيّ الدمع شيمتكَ الصبرُ/ أما للهوى نهيٌ عليكَ ولا أمرُ». من منّا يعرف أن هذا الأبيات التي غنّتها أم كلثوم كتبها أبو فراس الحمداني خلال فترة سجنه؟ هي ليست أولى النصوص «السجنية» التي كتبها العرب. فعلى مرّ العقود أنتج الكتّاب والفنانون تجارب سجنية امتازت بمرارتها

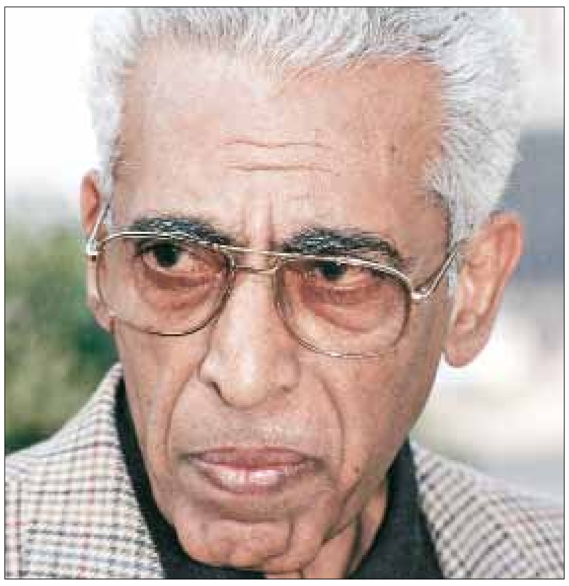

«شرق المتوسط» للراحل عبد الرحمن منيف الأكثر رسوخاً في ذاكرتنا

حسين بن حمزة

حين سُجِن الحطيئة على زمن الخليفة عمر بن الخطاب، خاطبه بقصيدة شهيرة يطلب فيها منه الصفح: «ماذا تقولُ لأفراخ بذي مَرَخ/ زُغْب الحواصلِ لا ماءٌ ولا شجرُ/ ألقَيتَ كاسبَهم في قعر مَظلمَةٍ/ فاغفرْ سلامُ الله عليكَ يا عمرُ». هذه إحدى بواكير ما يمكن تصنيفه ضمن «أدب السجون».

سمّى العربُ هذا النوع من الشعر بـ«السَّجْنيّات»، ومنها سَجنيات الشاعر أبي فراس الحمداني الذي أسره الروم، وقد غنت أم كلثوم قصيدته التي تبدأ بـ«أراك عصيّ الدمع شيمتكَ الصبرُ/ أما للهوى نهيٌ عليكَ ولا أمرُ»، وغنى ناظم الغزالي أبياتاً من قصيدة أخرى يقول فيها: «أقول وقد ناحت بقربي حمامة/ أيا جارتا لو تشعرين بحالي».

ما يبدو طريفاً ومسلياً في هذه الأمثلة التراثية القديمة، تحوّل مع مرور الوقت إلى وقائع مرعبة في تجارب الكتّاب والفنانين والناشطين السياسيين الذين عاشوا تجربة السجن والاعتقال في زمن الدول العربية الحديثة التي ما إن نالت استقلالاتها، حتى بدأت أنظمتها الحاكمة بترسيخ سلطتها من خلال ترهيب المعارضين وتدجينهم أو تصفيتهم. هكذا، بات علينا أن نفرّق بين السجن العادي الذي يضم محكومين بجرائم وجنح يُعاقب عليها القانون، وبين السجن السياسي الذي يضم معارضين ومعتقلي رأي.

أُنشئت السجون للعقاب والتأديب والإصلاح، وهي، بحسب ميشيل فوكو، مرتبطة بنحو وثيق بالأيديولوجية المهيمنة وتكنولوجيا التسلط، وهو ما أدى إلى نشوء هذه المؤسسات التأديبية لاحتواء العناصر التي لا تتجانس مع رؤية السلطة للمجتمع. يتحدث فوكو هنا عن شرائح مختلفة تعاقبها السلطة أو تحجزها خارج المجتمع الطبيعي، ولكن ما يهمنا هنا أن نتحدث عن السجن السياسي العربي، وعن النصوص التي أنتجها هذا السجن.

لم يكتب كلّ السجناء السياسيين تجاربهم.

سانية المستعادة

من «12 لبناني غاضب»، 2009: المجرمون صاروا محلّفين يفكّرون في الجريمة (داليا خميسي)

الموت. نبدأ من قناعة بأن المتهم مذنب، وشيئاً فشيئاً يتصدّع الاجماع ويتسلل الشك إلى ضمائر المحلّفين الذين يجسّدهم هنا سجناء محكومون بعقوبات طويلة، حسب رؤية دكّاش التي تشكّل اضافة مهمّة في «تأويل» نص الأميركي ريجينالد روز (1920 ـ 2002). من خلال تصوّر سينوغرافي مميز، زجّت بجمهورها في السجن، واضعة ايّاه على تماس مع هؤلاء المجرمين الذين مثلوا باتقان، وغنّوا أيضاً. أما عملها الثاني شهرزاد فكان أكثر مباشرة، نابعاً من قصص السجينات وروايـاتهنّ وتجاربهنّ المريرة. هنا أرادت المخرجة أن تظهر الضحيّة خلف كلّ متهمة أو محكومة: جوقة من الممثلات، يتعاقبن بأسلوب بريختي على دور شهرزاد التي تحكي واقع السجن، وتتقمّص وجوهه وحكاياته. وجاء توظيف الاكسسوارات بطريقة ذكيّة ليلعب دوراً مهمّاً في السرد كصلة الوصل بالعالم الآخر المفقود (كمان الزوج، مسدس ضحيّة التحرّش، دفتر مذكّرات «الزانية»، فستان الابنة البعيدة...). كما يلعب شباك غرفة السجن التي صارت مسرحاً، دوراً ديناميكيّاً إذ يقول العلاقة بالخارج، والتوق إلى العدالة والحريّة.

في السجن يصبح المسرح أداة تعبير جماعيّة واجتماعيّة بامتياز، تلتقي عندها عناصر عدّة: ابداعيّة وتربويّة ونفسانيّة وفلسفيّة. إنّه يشتغل على الكلمة المقيّدة، والخيال المصادر، والجسد المكبّل، والأشياء الممنوعة، والصوت الخافت، والبوح المؤجّل لأن أحداً لن يسمع، لن يقبل، لن يصدّق، لن يسامح. وحين تُعطي الكلمة للسجين، واضعاً بين يديه أداة التعبير تلك، متيحاً له فرصة اعادة امتلاك الفضاء العام الذي أُقصِيَ عنه، جاعلاً إيّاه يستعيد «شرعيّة ما» بوقوفه أمام جمهور... فأنتَ تحرّره قليلاً أو كثيراً، وتعيد الاعتبار إلى انسانيّته المصادرة، المنسيّة، المقموعة بالمعنى الذي يريده المعلّم البرازيلي أوغوستو بوال مؤسس «مسرح المقموع». علماً أن ممارسة المسرح داخل السجن، تتطلّب جهداً نفسيّاً وجسديّاً وفنيّاً، وتدريبات طويلة، وتحضيرات شاقة يغوص خلالها السجين/ السجينة في ذاكرته وضميره، ويطرح أسئلة كثيرة على نفسه، وعلى المجتمع.

وإذا كان المسرح أرض التناقضات المتصارعة، فهو فضاء العفو بامتياز، مجاز العدالة المستعادة. هناك علاقات سريّة وجنينيّة وطيدة بين الخشبة وقوس المحكمة. المحامي الشهير جاك فرجيس توقّف عند الأمر مليّاً، في تجربة مسرحيّة مفاجئة. هناك مسؤوليّة جماعيّة يتحمّلها معاصرو أي جريمة ارتكبت في زمان ومكان معيّنين. نستعيد هنا جان جينيه وبرنار ماري كولتيس، وهما كاتبان مسرحيّان استثنائيّان، من جيلين مختلفين، كلاهما اقتفى أثر الجريمة، تقمّصها، ومسْرَحها كفعل تمرّد واحتجاج، وحاول أن يرتقي بها إلى الطقس الدرامي. نعم، المسرح يحرّر السجناء، يجعلهم يتصالحون مع أنفسهم ومع الآخرين... انطلاقاً مما هم عليه، مما يعرفونه أو لا يعرفونه، مما يفكّرونه ولا يجرؤون على قوله، مما يسكن خاطرهم الجريح من ذنوب وعذاب ضمير، من حيرة وخوف، من احساس بالظلم والقهر والندم، من حاجة إلى اعلان البراءة، أو الدفاع عن الذات، أو تفكيك تلك السيرورة الشيطانيّة التي أخذتهم إلى «الغلطة». المسرح يأخذنا إلى تلمّس شعرة معاوية التي تفصل بين الجاني والضحيّة، بين شخص منحرف وآخر مستقيم.

قبل أيّام فقط، كانت زينة دكّاش في «مسرح مونو» البيروتي، تعيد تقديم الشريط الذي صوّرته انطلاقاً من تجربة شهرزاد في «حبس النسوان». صحيح أن العرض الحيّ، في مسرح مرتجل داخل السجن، يعطي التجربة بعدها الاستثنائي، لكنّه يبقى محصوراً بفئة معيّنة من الجمهور... أما الفيديو، فيحمل التجربة إلى جمهور أوسع وآفاق أخرى. بعد العرض في «مونو»، كانت هناك جلسة نقاش مع المشاهدين، بحضور خمس سجينات شاركن في العمل، واستعدن حريّتهنّ منذ ذلك الوقت... ما يعطي فكرة عن طريقة عمل المخرجة والمنشّطة المذكورة: البعد التربوي يشتغل في الاتجاهين: على مستوى السجين نفسه، ثمّ المشاهد «الطبيعي»، صاحب الضمير المرتاح، والسجل العدلي النظيف. التماس بين الطرفين يأتي ليشرّع آفاق المساءلة والتأمل. السجين الذي وعى خطأه وأخطاء الآخرين، يحاسبنا فيما هو يحاسب نفسه. تلك المواجهة المدنيّة والأخلاقيّة لا يتيحها أي فنّ آخر مثل المسرح.

مشهد آخر من «شهرزاد»: ذلك الحد الفاصل بين الذنب والبراءة

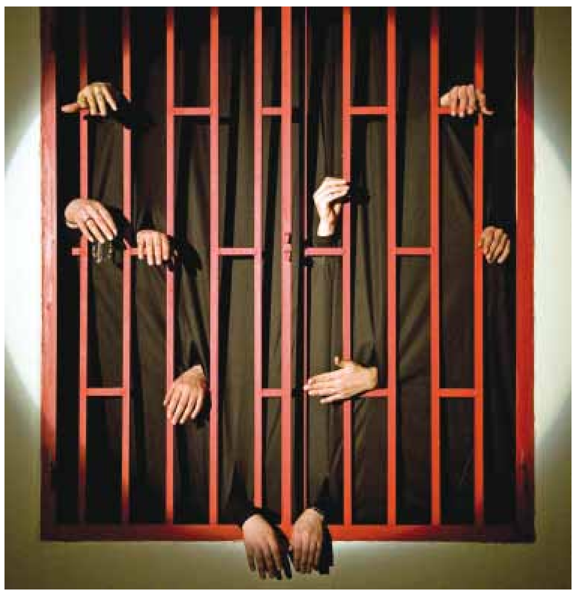

المعارضون ليسوا كلهم كتاباً بالطبع، ولكن موضوع السجن لم يعد أمراً هامشياً في الكتابة العربية. الدكتاتوريات العربية تكفلت بتعزيز حضور السجن كموضوع أدبي، ولا نعرف ما إذا كانت ثورات الربيع العربي ستخفف من هذا الحضور أو أنها ستقدم طبعات جديدة ومنقّحة عما سبقها.

لا نعرف بدقة أول من كتب رواية أو قصة أو قصيدة عن السجن، ولكن رواية «شرق المتوسط» للكاتب الراحل عبد الرحمن منيف هي الأكثر رسوخاً في ذاكرتنا كعمل سردي متكامل عن السجن السياسي، وخصوصاً أن الرواية تتجنب التفاؤل النضالي الساذج، وتتجاهل صورة «البطل الإيجابي»، لمصلحة الفرد الحقيقي الذي يمكن أن يُضعفه التعذيب الجسدي وظروف الاعتقال. هكذا، صار بطل الرواية «رجب اسماعيل» نموذجاً لبطل مضاد يجبره انهياره الجسدي على الخضوع لشروط السجّان من أجل إطلاق سراحه، وسفره لاحقاً للحصول على علاج. لم يسمِّ منيف اسم الدولة العربية التي تحدث فيها الرواية، واكتفى بأنها تقع في شرق المتوسط، وهو يعرف أن سجوناً ممثالة لسجن بطله موجودة على سواحل المتوسط العربية كلها تقريباً. هكذا، عاد بعد سنواتٍ طويلة ليكتب «الآن هنا/ أو شرق المتوسط مرة أخرى»، ليؤكد أن شيئاً لم يتغير على صعيد حرية الرأي والعمل الحزبي والسياسي، وأن الأنظمة العربية الحاكمة تخاف من أي معارضة وطنية.

وإذا كانت تجربة منيف ليست شخصية، فإن الروائي المصري صنع الله ابراهيم، كتب تجربته الذاتية في السجن في روايتيه «تلك الرائحة» و«شرف». ومثله فعل زميله شريف حتاتة في ثلاثيته «العين ذات الجفن المعدني»، حين خلط تجربته الشخصية داخل تجارب أخرى، بينما تناول مصري آخر هو محمد البساطي السجن السياسي من وجهة نظر تجريبية في روايته «أسوار»، وكذلك فعل وحيد حامد في سيناريو فيلم «البريء» الذي أخرجه الراحل عاطف الطيب، بينما كتب الشاعر محمد الماغوط نص «العصفور الأحدب» مستثمراً تجربة اعتقاله القصيرة والمرعبة التي ظل يتحدث عنها ويكتب عنها طوال حياته.

تكفلت الدكتاتوريات العربية بتعزيز حضور السجن كموضوع أدبي

هناك روائيون آخرون كتبوا عن السجن من دون أن يتعرضوا للاعتقال، كما في رواية «السجن» للروائي السوري نبيل سليمان، بينما صرّح سوري آخر هو مصطفى خليفة بأن روايته «القوقعة» لا تمثل تجربته الشخصية، رغم أنه قضى سنوات طويلة في السجن، وهو ما فعله الكاتب المغربي الشهير الطاهر بن جلون في روايته «تلك العتمة الباهرة» التي روى فيها تجربة سجين مغربي معارض اسمه عزيز بنبين في معتقل «تزمامارت» الشهير.

في جردة اعتباطية، يبدو السوريون الأغزر في إنتاج نصوص عن السجن السياسي. نتذكر أكثر من كتاب مدهش للقاص ابراهيم صموئيل، وخصوصاً «رائحة الخطو الثقيل» و«النحنحات»، ونتذكر تجربة زميله الشاعر فرج بيرقدار الذي أصدر ثلاثة دواوين عن تجربته، ونشر أجزاءً من سيرته السَّجنية في كتاب «خيانات اللغة والصمت»، وكتاب «بالخلاص يا شباب» لياسين حاج صالح.

في المقابل، هناك تجارب مختلفة عن السياق السياسي المباشر، كما هي الحال في كتاب «جدار بين ظلمتين» الذي روى فيها المعماري العراقي رفعة الجادرجي، وزوجته بلقيس شرارة، تجربتهما المشتركة في السجن.

التركيز على هذه الأسماء لا يعني أن البلدان العربية الأخرى تخلو من تجارب مشابهة، فعلى صعيد حرية التعبير، يمكن القول إن العالم العربي – باستثناءاتٍ نادرة وطفيفة – ما هو إلا سجن كبير.

عنابر العدم

تحشر الدولة في لبنان نحو خمسة آلاف شخص في سجون ضيّقة لا تتوافر فيها شروط الصحة والسلامة والأمن. من حقّ هؤلاء أن يعبّروا عن أنفسهم، وبالتالي نعرض في هذا الجزء من ملف السجون مقتطفات من شهادات شفهية ومكتوبة للبعض منهم في عدد من السجون في مختلف المحافظات، جمعت بين 2007 و2010. لم يتمّ التأكد من صحة المعلومات التي تضمّنتها هذه الشهادات، علماً بأن السجناء يبالغون أحياناً في وصف أوضاع السجن وطريقة تعامل الضابطة العدلية معهم. لكن هذا لا يلغي حقّهم بنقل وجهة نظرهم من الظروف التي يعانون

شهادات من خلف القضبان ألم وغـ

بابا روما في القاووش

زيّ الحيوانات ويا محلى الحيوانات. كبّونا تحت الأرض ونسيونا. ودبّر راسك بهالقاووش. هيدا قاتل هيدا محتال هيدا إرهابي والتاني اغتصب بنتو... كبّوني بيناتهن وأنا كلّ اللي عملتو غلطة زغيرة (توقيع شيك بلا رصيد). شو بدّك ياني أعمل هون؟ شو بدك ياني صير بعد ما أطلع؟ بابا روما؟ إيه والله فرجوني اللي ما كنت شايفو بحياتي. شو بدّي احكيلك لأحكيلك، صار معي شوية مشاكل مادية بشغلي وعملت يلّي عملتو، بسّ أنا منّي مجرم وما إلي مكان هون مع هالوحوش. معي شهادة وكنت مدير محاسبة بشركة (فلان) وصار يلّي صار. خمسة أشهر خبيط وأنا اعترفت من أوّل يوم. زتّوني بالقاووش وما عاد يسأل عنّي حدا. مرتي قالتلن للولاد إنّو البابا مات وبالكاد بتجي مرة بالشهر بتجبلي كروزين دخّان. قال مشوار طويل قال.

محمد – سجن زغرتا

الكلب الأبيض

مدام ماري (اسم مستعار) مرتو لمعالي الوزير عندها كلب أبيض ما في أحلى منو. بيقولوا إنو ما بتطعميه إلا أكل مستورد من برّا خصوصي لأنّ معدتو ما بتحمل أكل كيف ما كان. مدام ماري قلبها طيّب بتشفق على كلبها. وهون في دولة بتعتني بكلابها... هون هون برومية... ما شايفهن (يوجد مركز لتدريب الكلاب على اقتفاء الأثر تابع لقوى الأمن الداخلي داخل مجمّع رومية وعلى مقربة من مباني السجن). والله يا ريت بعاملونا متل الكلاب مش بس بالأكل والشرب بس، بالخبيط كمان. الكلب بياكل ضربة خفيفة ليتعلّم أما نحنا اي مناكل كلّ كفّ عند القضائية بذلّ اللي ما بينذلّ. وبعدين شو بيقولولك انو الدولة ما بتعذّب. مبلا. أكيد ما بتعذّب كلب مدامتو لمعالي الوزير أما نحنا فمين سألان أصلاً؟

سميح – مبنى المحكومين في السجن المركزي في رومية

ألو حياتي

بحبها وما فيني عيش بلا ما إسمع صوتها ومستعد أقعد بالانفرادي سنين بس ما ينقلوني من هون عشان ما كون بعيد عنها. ما اتهموني زور بتهريب التليفون ولا الكروتة. أنا هرّبت التليفون لأحكي معا. هي كلّ شي. هي أملي بالحياة بعد السجن. خيّي أنا محكوم إتجار مخدرات خمس سنين. بعد إلي سنة ونصّ وبصير برا بس ما قادر قطّعها هون من دون ما إحكي معها على القليلة مرتين أو تلاتة. مش الصلا خمس مرات؟ إي أنا بيكفيني مرتين تلاتة. (ولدى سؤاله إذا كان بحوزته صورة لها قال) لا لا أعوذ بالله. بيشوفوها ولاد غرفتي وبيعملولي طنّة ورنّة. أنا بالحكي ومش مخلّص بدّك إحمل صورتها؟ خليهن يتهيّجوا على هيفا وروبي وعبنات التلفزيون ويتركولي ياها. (ولدى سؤاله إذا كانت تزوره في السجن قال) أبداً ما بسمحلا. هدول الدرك زعران بيصيروا يبصبصوا عليها.

حسين – سجن النبطية

شاويش المواجهات

شاويش مواجهات أخو الشـ... ما لحقت شفت البنت خمس دقايق وبلّش يتمـ... عليي. بدو ياني أعمل زلمتو ما فشر هالكلب والله لنـ... اختو وبكرا منشوف. عامل حالو زعيم وهو ما بيسوا خر... ظبّطولو أوضاعو مع العقيد وعملو شاويش وهيدا جعفر عاملي حالو باديغارد عندو... كـ... إختو على إخت ... سلّمو المذياع لشريكو اللي بينادي مين ما بدو وبيأخّر مين ما بدو. مش عشاني أنا وحدي. في ناس معترين كتير هون وما إلهن حدا. بيفترو عليهن وبشلحوهن يومياً دخان وطبخ ومصاري وتياب كلّو كرمال خمس دقايق. قال شو المراقب العام راضي عليه. أكيد راضي عليه ما هو شريكو. وما فرقانة معي كلام يوصل أكتر من اللي عملوه فيّي ما بينعمل هو وشاويش الأوّل. بسّ رح يجي نهار، رح يجي نهار...

عبدالله – مبنى المحكومين في السجن المركزي في روميـة

كروز مارلبورو

الدخان عملة السجن، شو بدّك؟ قول. (يدلّ الى بعض المسابح والمنافض واللوحات الصغيرة المزخرفة المصنوعة يدوياً في السجن) هيدي بأربع علب مارلبورو هاي بكروزين... أنا ببيعا أصلاً بتلات كروزات عشان كبيرة وأخدت معي شغل كتير والله. الشباب هون بيشترو مني وبيبعتو لأهاليهن هدايا العيد وبالمناسبات. شوف شوف هاي (يدلّ الى سفينة مصنوعة من أعواد الكبريت) فيها إنارة كهربائية كمان... بسّ هاي مش للبيع يا حبيبي. ليك، ناقصني غري ومسامير وقطع نحاس ما فيك تأمنلي ياهن من برّا؟

علاء – سجن النبطية

صراصير بالأروانة

أرجو منكم أن تنشروا هذه الرسالة القصيرة في جريدتكم وتبثوها في التلفزيون وأنا كنت قد قلتها في برنامج الفساد مع غادة عيد. إن الطعام الذي تقدّمه لنا الدولة فاسد وفيه صراصير ولدينا أدلّة وصور تثبت ذلك. سطل اللبن فيه دود والدجاج نصفه معفّن وحتى البطاطا مسوّسة. نحن نناشد كلّ المعنيين وخصوصاً وزير الداخلية الذي يقف معنا دائماً أن يطلع على أحوالنا ويعرف إنو نحنا مظلومين وجوعانين والدولة تطعمنا صراصير وحشرات.

علي – المبنى «دال» في السجن المركزي في رومية

مخرز للحماية

لشو هاي؟ (يدل الى قطعة خشبية كانت في جيبه وهي بشكل سكّين وفيها شفرة حديدية صغيرة) هاي لأحمي حالي من ناس بالمبنى بي (المبنى «باء» مخصص للموقوفين) عم يفتروا عليّي. أنا مش عاملهن شي والله بس كل يوم بيبعتولي تهديدات هون وبرّا. أنا بعرف شو بدهن منّي والله لو شو ما صار ما رح اعطيهن شي... والله العظيم... وبكرا منشوف!

ابراهيم – المبنى «باء» في السجن المركزي في روميـة

مسلسل مكسيكي

بيروحو نوّاب ووزرا ومدرا على رومية بيتصوّروا وبيحكوا عن حقوق الإنسان وإصلاحات

منها. من بين السجناء أشخاص يشكلون خطراً أمنياً على المجتمع وعلى حياة الناس وأملاكهم ومصالحهم، لكن هذا لا يعني أنهم ليسوا جزءاً من هذا المجتمع وأن أفعالهم الجرمية ليست وليدة «بيئة حاضنة». بعض الشهادات تضمّنت شتائم وقدحاً وذمّاً بحقّ وزراء ونواب وضباط، إضافة الى تهديدات وتوعّد بالثأر. ننشر اليوم عدداً من هذه الشهادات، علماً بأننا حذفنا الشتائم وبعض الأسماء واستبدلناها بأسماء مستعارة. الهدف الأساسي هو نقل الصورة الكاملة لأوضاع السجون في لبنان، ولا شكّ في أن للسجناء حقّ المساهمة ... ولو على طريقتهم الخاصّة

ضب وحزن وإجرام و... حب

إعداد عمر نشابة

ومدري شو. وما بيصير شي. ونحنا مرميين بهالزريبة بالقبّة يلّي الفيران ما بيعيشوا فيها. بيطلعلك وزير عالتلفزيون بيحكيلك عن كرامات الناس قال. يسدّ بوزو حاج كترة حكي بدّو يعمل وزير على حسابنا ويطلّع الدولة ضحية ونحنا اللي خربنا الدنيي وبهدّد بأنو الأمن خط أحمر وبيعملنا عرضات هو واللواء وقائد الدرك. عنتريات على مين؟ علينا بعد ما زتّونا بالقفص؟ تأملنا بالوزير قلنا هيدا زلمي آدمي بدو يحسنلنا أوضاعنا طلع كلّو حكي بحكي. مسلسل مكسيكي منحضرو كلّ يوم.

حسن – سجن جب جنين

العميد ما في متلو

باسمه تعالى، هذه رسالة شكر الى العميد (فلان) أرجو أن تنشروها في جريدتكم. سيادة العميد حفظه الله ورعاه، أتوجه إليك لأشكرك على كلّ شيء تفعله لمصلحة السجناء. أنت أشرف الناس ونحن نقدّر كل ما تقوم به كثيراً وخصوصاً السماح لنا بإدخال الأخشاب والعدة لتحسين الغرفة وصناعة الخزاين والرفوف وتزبيط العلاقة مع المراقب العام. انت فيك الرحمة والشفقة ولا تظلم أحداً وتساعد السجناء جميعاً من دون مقابل. مرّ علينا في هذا السجن كثير من الضباط، لكن أنت أفضلهم وأكثر من ساعدنا.

منير – مبنى المحكومين، السجن المركزي في رومية

تراماك... وشطب حالو

ليش بشطّبو حالهن؟ ليش قولك؟ هيدي عيشة هاي؟ ما في. ظرف «ترامال» وما بقى بتحسّ شي. شو حقّو؟ كم علبة دخّان وبتصير بعالم تاني لا إحساس ولا شي خلص. بتفوت بالحيط ما بتحسّ شي. أخو منـ... هالـ«ترامال» بياخدوه الشباب وبيصيروا يشطّبو بحالهن. أوقات بيغمّقو بيصير نزيف بياخدو عالمستشفى ليقطّبوه وأوقات بيتركوه ينزف حتى يلحم الجرح. في واحد معي بالغرفة فتح مصارينو اخدوه عضهر الباشق وبعدين نقلوه على القبة وما عدت عرفت شي عنو.

وسام – المبنى «ب» السجن المركزي في رومية

عفو عام وإلا...

ليك يا حبيبي روح كتوب بجريدتك إنو نحنا بدنا عفو عام وإلا لنذ... أخت الدنيي. نحنا إلنا ناس برّا وبدنا نفرجي الدولة شي ما شايفتو من قبل. رئيس الجمهورية وعدنا وبعدو بيوعدنا. عمل كم قرار عفو خاص عن فلان وفلان بسّ مش هيدا المطلوب يا حبيبي. نحنا بدنا عفو عام متل بالـ 95 وأقلّ من هيك ما رح نرضى.

وتفنيصة تخفيض عقوبات ما تخفيض عقوبات هيدي ما بتمرق علينا. فيها استثناءات قدّ ما بدّك. المحكوم مخدّرات ما بيطلعلو مثلاً شو يعني؟ ما تلات رباع الشباب هون مخدرات.

أحمد – سجن القبّة

مؤامرة دولية

بسم الله الرحمن الرحيم، (...) إن القاضي (فلان) هو عميل للنظام المجرم في سوريا، ولهذا السبب أصدر مذكرة توقيف بحقي وبحقّ إخواني لأننا كنّا نقوم بإرسال المساعدات الإنسانية الى الثوار الشرفاء في سوريا. أنا طبيب ولديّ خمسة أولاد، أوقفوني في منزلي أمام أولادي ونقلوني الى المخفر حيث تعرّضت للتعذيب لإجباري على الاعتراف بأعمال جرمية وبتزوير مستندات رسمية لا علاقة لي بها على الإطلاق.

وعرضوا عليّ أوراقاً لم أشاهدها بحياتي وأجبروني على التوقيع على إفادة هم كتبوها وفيها اعتراف بالنصب والاحتيال. وهناك العديد من إخواني الذين تعرّضوا لنفس الأمر فقط بسبب موقفهم الشريف من الثورة السورية بوجه الطاغية.

جميل – سجن تبنين

لسنا أبرياء لكننا مظلومون

لقد صدرت بحقنا أحكام غير عادلة واتخذ القضاء قرارات مجحفة. نحن لسنا أبرياء من بعض الجرائم المنسوبة إلينا، لكن القضاة والضباط أرادوا أن يضخّموا الجرائم المرتكبة لكي يظهروا بمظهر الأبطال الذين تمكنوا من القضاء على المجرمين الكبار. أما المجرمون الكبار الحقيقيون فهم أسياد القضاة والضباط في الدولة. نحن لسنا أبرياء، لكننا مظلومون. فمثلاً من يتعاطى الحشيشة يجرّم بالاتجار بالمخدرات ويسجن خمس سنوات، أما الذين يقتلون ويخطفون عشرات الآلاف فيصبحون وزراء ونواباً.

كمال – سجن عاليه

كب حرام

نقلوني لهون بعيد عن أهلي أكثر من ساعتين بالسيارة بعد ما كبّوا عليّي حرام واتهموني بتهريب تليفونات وأنا ما إلي علاقة بهالشي لا من قريب ولا من بعيد. نقلوني تأديبي لهون من تلات أشهر وهلأ عم حاول إرجع ما خليت واسطة ما خليت حدا بس ما عم تظبط لأنو ابن عمّو لكبّاب الحرام الو معارف بالدولة وهني أقنعوه بكلامو. افترى عليي ليتولى الطابق الثاني بعد ما أكل قتلي بالثالث وما طلع من أمرو شي. نزل متل الكلب عند المراقب العام ودزّ عليي وبعد كم يوم سحبوني على المكتب وشبّعوني خبيط قبل ما يطلق قرار نقلي لهون.

ايلي – سجن حلبا

شكوى عميل

جريدتكن عملتني عميل وحرّضت العالم عليي وأنا ما دخلني بالموضوع. شوف شوف (يدلّ الى آثار جروح وحروق في أنحاء مختلفة من جسده) هيك بيصير الاعتراف بالتحقيق. ضلّوا يعذّبوا فيّي لقلتلن أوكي أنا عميل إسرائيلي وعميل لمين ما بدكن بسّ وقّفوا التعذيب. حرقوني بالسجاير على رقبتي، شوف شوف، وصار معي ارتجاج بالدماغ من كتر الضرب على راسي والكفوف على وجّي. وبدّك ياني ما اعترف أكيد بعترف بس الله وحده بيعرف أنا ما إلي علاقة بالموضوع هنّي اتصلوا فيّي أنا ما إلي علاقة.

سهيل – المبنى «دال» في السجن المركزي في رومية

عنابر العدم

جولة شاملة على 24 سجنًا: اكتظاظ

سجن صور

بالرغم من أن السجن أقفل لمدة سنتين (بين 2006 و2008) للترميم والتحديث، لا يزال المبنى يعاني من مشاكل بنيوية عدة، أبرزها قدم عهد بنائه الذي يعود إلى حوالى 300 سنة وعدم صلاحيته للسكن، إذ إنه بُني في الأصل كإسطبل للخيل. ويفاقم من مشاكل السجن وقوعه على الواجهة البحرية للمدينة حيث ترتفع نسبة الرطوبة، فيما يعاني نظام التهوئة من أعطال. ويؤدي عدم دخول النور والهواء الطبيعيين الى غرف السجن إلى مشاكل صحية للسجناء وللحراس. ويشهد السجن نقصاً في خدمات الرعاية الصحية للسجناء وغياب برامج العلاج من الإدمان والتعليم والتدريب.

سجن النبطية

قدرة استيعاب السجن القانونية هي 70 سجيناً، لكن أكثر من مئة سجين يُحشرون فيه أحياناً. ورغم أعمال الترميم والتحديث التي أجريت أخيراً مثل طلي الجدران وإصلاح المجاري الصحية والإمدادات الكهربائية، لا يزال المبنى يعاني مشاكل بنيوية أبرزها الرطوبة في الجدران. وتتفاقم المشاكل التي يعاني منها السجن بسبب اكتظاظ النزلاء. ولم يتلقّ العاملون في السجن أيّ تدريب، وهم يفتقرون إلى الموارد الأساسية للقيام بعملهم. وقد تفقّد قاضيان من وزارة العدل السجن العام الفائت، لكن السجناء لا يزالون يشكون من تقصير القضاء وبطء المحاكمات.

سجن تبنين

تبلغ قدرة استيعاب السجن القانونية 60 سجيناً، لكن يحشر فيه أحياناً أكثر من 70. ورغم أن السجن شهد أعمال ترميم شملت الجدران وتوسيع مساحة الزنازين وتحديث الحمامات والمجاري الصحية والمطبخ ونظام التهوئة، لا يزال يعاني من مشاكل عدة بسبب موقعه في الطبقة السفلية، أبرزها سوء التهوئة وضعف الإنارة الطبيعية وضيق المساحة. وتفتقر المساحة المخصّصة للحراس الى التجهيزات والأثاث، كما أنها بحاجة إلى ترميم. يتطلب سجن تبنين تدخلاً طارئاً لتصليح فلتر المياه ومولد الكهرباء.

سجن جزين

رغم أن مبنى السجن حديث نسبياً ويفترض أن تكون الخدمات الأساسية مؤمّنة فيه، إلا أن الواقع ليس وردياً. بعض المعدات الأساسية متوافرة، لكن معظمها يعاني من أعطال بسبب عدم توافر الصيانة اللازمة. وفي السجن زنزانة واحدة فقط يوضع معظم السجناء فيها. وتستعمل الزنازين التأديبية الثلاث كزنازين عادية. أما الحمامات الثلاثة فيها فتستعمل كغرف تخزين للطعام. ولا توجد رفوف في الزنزانة الأساسية، ما يضطر السجناء الى وضع أغراضهم تحت الأسرّة. يعاني السجن أحياناً من نقص في مياه الشرب، ولا صيانة لفلتر المياه، ولا تعمل مجاري الصرف الصحي جيداً، ما يؤدي الى انبعاث روائح كريهة.

سجن راشيا

يعاني سجن راشيا من نقص في الخدمات الأساسية والبرامج والنشاطات التي ينص عليها القانون، إلا أنه في بعض المجالات يتفوّق على السجون الأخرى سوءاً. في ما يلي بعض الأمثلة: لا تتوافر رفوف في الزنازين، ما يضطر السجناء الى استخدام صناديق من الكرتون لتخزين أغراضهم، ويناموون على الأرض لعدم توافر أسرّة كافية، في منطقة تشهد طقساً قاسياً شتاءً. ولا توجد نوافذ في الزنازين أو الحمّامات، ما يحرم السجناء من النور والهواء الطبيعيين. أما نظام التهوئة فلا يعمل جيداً بسبب عطل في المحرك. ما من هاتف في السجن يستخدمه السجناء الذين يسمح لهم باستعمال هاتف الإدارة في الحالات الطارئة.

سجن جب جنين

قدرة استيعاب السجن القانونية هي 71 سجيناً، لكن يحشر فيه أحياناً ما يزيد على 90 سجيناً. من المشاكل التي يعاني منها الاكتظاظ ونقص الصيانة، وفي ما يأتي بعض الأمثلة: جدران السجن الداخلية تمتص نسبة عالية من الرطوبة، ما يؤدي الى تكاثر الحشرات. وتصل نسبة الرطوبة إلى 90% داخل الزنازين، ما يؤدي إلى مشاكل صحية في الشتاء خصوصاً، في غياب التدفئة المناسبة. في كل زنزانة ما لا يزيد على أربع مراوح مُعلقة على النوافذ لتستبدل نظام التهوئة المعطل. إحدى المشاكل الأساسية في السجن هي التأخير في نقل السجناء الأجانب إلى دوائر الأمن العام بعد نهاية أحكامهم.

ومبان مهترئة ونقص في الخدمات

| إعداد عمر نشابة

سجن زحلة للرجال

هو أحدث السجون اللبنانية، إذ افتُتح عام 2010، غير أنّ تصميمه لا يراعي المعايير الدولية والأمنية لبناء السجون. رغم ذلك يبقى وضعه أفضل بكثير من سجن زحلة السابق الذي كانت ظروفه كارثية. السجن الجديد مكتظ جداً، إذ يحشر فيه أكثر من 450 سجيناً بينما لا تتجاوز قدرة استيعابه القانونية 325 سجيناً. الخدمات الطبية غير كافية والمساحات المخصصة لتوفير هذه الخدمات لم تُجهز . ما من أسرّة في الزنازين وينام السجناء على فرش على الأرض معدل مساحتها 1,9 متر طولاً و 0,7 متر عرضاً، أي ما يساوي 1,33 متر مربع مساحة. وهذه المقاييس لا تتناسب والمعايير الدولية.

سجن زحلة للنساء

يقع السجن في مبنى المستشفى الحكومي القديم. على رغم الإصلاحات وأعمال الترميم التي خضع لها خلال الأعوام الماضية، يعاني السجن من مشاكل عدة، إذ لا تحصل السجينات على معظم الحاجات الأساسية ولا تتوافر لهن برامج وأنشطة. كذلك يعاني السجن من مشاكل بنيوية، إذ لا تتوافر الأسرّة في السجن ويستعاض عنها بالفرش. في إحدى الزنزانات تنام خمس سجينات بجوار باب الحمام. وفي كل من الحمامات الثلاثة مشاكل متنوعة؛ ففي الأول لا تعمل المغسلة، وفي الثاني ما من إنارة ولا يدخل النور الطبيعي إليه، وفي الثالث أعطال في المجاري الصحية.

سجن بعلبك

يشغل سجن بعلبك الطبقة الأرضية من السرايا الحكومية، ووضعه الحالي يدلّ على أنه الأسوأ في لبنان. يعاني السجن من اكتظاظ شديد، إذ يحشر فيه أكثر من 80 سجيناً بينما قدرة استيعابه القانونية لا تتجاوز 45 سجيناً. ينام السجناء في رواق السجن أو في الزنزانات التأديبية التي تبلغ مساحتها أقل من مترين مربعين، ولا تحوي مراحيض. يعاني السجن أيضاً من نسبة الرطوبة المرتفعة التي تصل أحياناً إلى 90%، ما قد يؤدي إلى مشاكل صحية. معظم الزنازين في حال متردّية، إذ لم تجر أيّ صيانة في السجن منذ زمن بعيد. كذلك لا توجد في السجن أي نوافذ، ما يعني غياب النور الطبيعي بنحو دائم.

سجن حلبا

مخصّص للموقوفين والمحكومين لمدة سنة أو ما دون أو الذين لم يبق من مدة أحكامهم أكثر من سنة. إلا أن السجن يضمّ سجناء محكومين لفترة أطول من سنة أو سجناء بقي من أحكامهم أكثر من سنة، لأن بعض السجناء يُنقلون إليه لأسباب تأديبية رغم أنه غير معدّ لهذه الغاية. وبالرغم من أن وضع سجن حلبا أفضل من سجون أخرى في لبنان، تتفاقم فيه بعض المشاكل، على سبيل المثال: لا توجد أسرة، ما يضطر السجناء الى النوم على الأرض، فيما نظام التهوئة معطل ويستعاض عنه بمراوح. وقد سُجّلت حالات مرضية رئوية ناتجة من سوء التهوئة، كالربو.

سجن أميون

على رغم أن جمعية «فرح العطاء» أجرت أعمال ترميم فيه عام 2005، يعاني السجن اليوم من مشاكل خدماتية عديدة: نقص في مياه الشرب ومياه الاستعمال الخاص داخل الزنازين، غياب المياه الساخنة في فصلي الخريف والشتاء، وانعدام الخبرات اللازمة لدى الإدارة. والسجن غير مهيّأ لإيواء سجناء من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويعاني من غياب الأسرّة، فينام السجناء على فرش على الأرض. البناء الهيكلي الداخلي للسجن في حالة سيئة، إذ إن الأعمدة الأساس قديمة ومهترئة، وهو يعاني من ارتفاع نسبة الرطوبة.

سجن زغرتا

فيه باحة صغيرة مخصصة للنزهة، غير أن أشعة الشمس لا تصلها، ومساحتها غير كافية للسجناء الذين يصل عددهم الى 50 سجيناً. تغيب الأسرّة في السجن فينام السجناء على الأرض، ومنهم من لا يمتلك فراشاً فينام على بطانيات. لا يوجد نظام تدفئة في السجن، بينما تنخفض درجات الحرارة في فصل الشتاء الى خمس درجات أحياناً. ويعاني السجن من نقص في مياه الشرب، فيضطر رئيس السجن أحياناً الى تأمين المياه بطريقة غير قانونية من الأنابيب المخصصة للمباني المجاورة. ولا تتناسب الإمدادات المائية والكهربائية في السجن مع معايير الأمان أصلاً.

عنابر العدم

جولة شاملة على 24 سجنًا: اكتظاظ

سجن القبة للرجال

شُيّد المبنى الذي يضم السجن عام 1943 وكان يستخدم إسطبلاً للخيل خلال فترة الانتداب الفرنسي. سجن القبّة شديد الازدحام، إذ إن قدرة استيعابه لا تتجاوز 350 سجيناً، لكن يحشر فيه أكثر من 500 سجين. في السجن ست آليات للنقل، لكنّ ثلاثاً منها لا تعمل، ما يؤخر سوق السجناء الى المحاكم لحضور الجلسات. في 20 أيلول 2010 شهد السجن تمرّداً عندما هاجم ثمانية سجناء حارساً واحتجزوه مستعينين بأدوات حادة. وكان من بين مطالبهم: الاتصال بذويهم بانتظام، والموافقة على نقلهم إلى السجن المركزي، والإسراع في المحاكمات.

سجن القبة للنساء

ترتفع نسبة الرطوبة في السجن حالياً إلى 80%. وبسبب ذلك تحتاج معظم الجدران إلى إعادة طلي بمواد عازلة. في السجن أربع زنزانات انفرادية لا تتوافر فيها أي إنارة. النافذة الأقرب إليها هي في الرواق وتطل على المطبخ. الإمدادات الكهربائية في الزنازين بحاجة إلى ترميم طارئ وهي تشكل خطراً على السجينات. ما من مكان خاص في السجن للأم والرضيع، فتحاول الإدارة أن تضعهما في الزنزانة الأكثر هدوءاً والتي تضم أقل عدد من المدخنات. يحتاج السجن إلى عدد أكبر من الممرضات، إذ إن ممرضة واحدة لأكثر من مئة سجينة، وتعاني السجينات نقصاً في مواد التنظيف والغسيل والصابون والمناشف.

سجن البترون

نفّذت جمعية «فرح العطاء» عام 2008 مشروع ترميم شامل في السجن الذي أُقفل لمدة ثلاثة أشهر لتبديل الشبكتين الكهربائية والصحية ولطلي الجدران الداخلية ومعالجتها من الرطوبة. وزُوّدت الزنزانات بمراوح وأسرّة خشبية من طبقتين. وفي الزنازين خزائن خشبية يستعملها السجناء لتخزين ممتلكاتهم. ويتوافر الصابون والمناشف بفضل العائلات ومؤسسات كدار الفتوى والصليب الأحمر اللبناني. تبلغ مساحة باحة النزهة حوالى 40 متراً مربعاً ويُسمح للسجناء بممارسة تمارين رياضية، ويشرب السجناء مباشرة من الحنفيات، إذ إن السجن مجهّز بفلتر مياه شرب يجري تغييره مرّة كلّ ثلاثة إلى أربعة أشهر.

سجن جبيل

يعاني السجن الذي يتألف من غرفتين وباحة وحمام من نقص في الخدمات الصحية، ولا يملك السجناء ملفات صحية وما من صيدلية. ولا توجد نوافذ ليدخل منها الهواء والنور الطبيعيين. في السجن روائح كريهة بسبب عدم وجود منافذ وارتفاع نسبة الرطوبة. جهّزت الغرف بجهاز تكييف غير أنه يعاني من أعطال. هناك نقص في المياه وفي مواد التنظيف. ولا توجد أسرّة فينام السجناء على الأرض. باحة النزهة ضيقة لكن يدخلها بعض نور الشمس، فيستغلّ السجناء ذلك لنشر ملابسهم بعد غسلها في الحمام. أما الحمامات فجرى ترميمها وهي في وضع مقبول، رغم انسداد المجاري بين حين وآخر.

سجن عاليه

وضع المبنى متردّ، خصوصاً الجدران الداخلية والمجاري الصحية والإمدادات الكهربائية. المشاكل الأساسية التي يعاني منها السجن هي نقص مياه الاستحمام، ونقص في مواد التنظيف، ونادراً ما تقوم المؤسسات الخيرية والهيئات غير الحكومية بتزويد السجن بهذه المواد كما في معظم السجون الأخرى. وتتميّز الغرف في السجن بنسب مرتفعة من الرطوبة، أما نظام التهوئة فقديم العهد ولا يعمل جيداً. ما من أسرّة في سجن عاليه، فينام السجناء على فرش على الأرض. يذكر أن السجناء الذين يُنقلون إلى سجن عاليه لأسباب تأديبية يوضعون في الزنزانات نفسها مع السجناء المتهمين بالدخول خلسة.

سجن بعبدا للنساء

يعاني السجن من اكتظاظ حاد، فسعته القانونية هي خمسون سجينة حدّاً أقصى، بينما يحشر فيه أكثر من 70 سجينة. الأسرّة متوافرة لكنها لا تكفي للجميع، فينام البعض (غالباً اللواتي لا يتمتعن بأي نفوذ أو الأجنبيات) على الأرض. لا يوجد مكان مخصص للسجينات الحوامل أو السجينات الأمهات مع أطفالهن، وبالتالي يبقين مع باقي السجينات على الرغم من أن معظمهن من المدخنات، وغياب شروط النظافة اللازمة للرضيع. يعاني السجن كذلك من نقص في آليات النقل، ما يؤخر سوق السجينات الموقوفات الى المحاكم، بالتالي تأخير صدور الأحكام بحقهن.

ومبان مهترئة ونقص في الخدمات

سجن بربر خازن للنساء

يقع السجن في منطقة فردان، ويشغل الطبقة الأرضية من مبنى مجمع قوى الأمن الداخلي. وبخلاف السجون الأخرى التي تتبع لقيادة الدرك الاقليمي، هذا السجن يتبع مباشرة لقيادة شرطة بيروت. تتوافر الأسرّة لجميع السجينات. ورغم أن الاكتظاظ لا يعدّ مشكلة، يعاني السجن من مشاكل في تأمين مياه الشرب، فتشتري السجينات زجاجات المياه بمساعدة ذويهن. تعاني بعض السجينات من الاكتئاب والقلق والانفصام، إلا أن السجن غير مجهز لاستقبال حالات مماثلة، وما من برامج لمعالجة الإدمان، وما من موظفين متخصصين في التعامل مع النساء السجينات.

السجن المركزي في رومية

بدأ بناء السجن في 1963 وافتُتح في 1971 قبل انتهاء الأشغال فيه. يتكوّن السجن المركزي من خمسة مبانٍ يحتجز فيها أكثر من 2500 سجين بالرغم من أن السجن صُمّم لـ1050 سجيناً فقط. وبسبب الاكتظاظ، يعيش بعض السجناء في المبنى المركزي الذي لم يُصمّم في الأصل للاحتجاز. اندلعت أعمال شغب في نيسان 2011 وأدّت إلى تدمير جزء كبير من السجن وإلى عدد من الضحايا بين الحراس والسجناء. بعض الموقوفين ينتظرون أحياناً سنوات قبل أن يُحكم عليهم، وهذه التأخيرات تحصل لأسباب عديدة، منها معقّد ومنها بسيط، كالنقص في آليات النقل، فيتأخر الموقوف على جلسات المحاكم.

مركز إصلاح الأحداث في رومية

يطلق عليه اسم «مبنى الأحداث» ويؤوي أكثر من 100 حدث من الذكور. ورغم اهتمام وزارة الداخلية والجمعيات غير الحكومية به أكثر من غيره من السجون، يعاني مركز إصلاح الأحداث من نقص في الخدمات الأساسية. ويتميز المبنى بدرجة مرتفعة من الرطوبة، ولا وجود لنظام تهوئة مناسب، أما الإنارة فضعيفة، وبعض المراحيض لا يعمل جيداً. معظم الأحداث من المدخنين، ويمثّل ذلك تحدياً صحياً يصعب التغلب عليه، كما أن أسعار المواد الاستهلاكية في حانوت السجن مرتفعة، وبالتالي يحرم بعض الأحداث منها. ويعاني السجن من نقص في آليات النقل، ما يؤخر السوق الى المحاكم.

مركز ضهر الباشق للقاصرات

يطلق عليه اسم «دار الملاحظة»، ويقع في جوار مستشفى ضهر الباشق الحكومي. وضع هذا المركز أفضل من وضع مراكز إصلاح الأحداث الأخرى في لبنان، إذ تتوافر الخدمات والأنشطة الأساسية، ويقوم الفريق العامل في المركز بجهد كبير لإعادة تأهيل الفتيات وتسهيل إعادة دمجهن في المجتمع. المركز يعاني من مشاكل طفيفة في ما يخصّ تأمين الكهرباء، إذ لا يملك مولّداً خاصاً به ويعتمد على مولد المستشفى الحكومي المجاور. يحتاج المركز الى المزيد من التدريب للحراس والحارسات، وصيانة دورية للمبنى، وشبكة كهربائية منفصلة عن المستشفى الحكومي.

مركز الفنار لإصلاح الأحداث

يقع في مبنى مؤلف من ثلاث طبقات ومستأجر في منطقة الفنار، وتديره هيئة غير حكومية تدعى «اتحاد حماية الأحداث في لبنان». المبنى مجهّز بشكل مناسب وفيه أسرّة خشبية لنحو خمسين طفلاً، لكن عدد الأطفال فيه لا يصل الى هذا الحدّ. الأحداث الذين قد يهربون منه أو الذين قد يمثّلون خطراً أمنياً على أنفسهم أو على الآخرين يرسلون عادة الى مركز إصلاح الأحداث في رومية. في الطابق الأول مشاغل لتعليم الأحداث وتدريبهم، لكنّ عدد المدربين والمشرفين على الأحداث غير كاف. وفي مركز الفنار مطبخ وقاعة للطعام وللاجتماعات وللتدريس وباحة وملعب رياضي.

سجن بنت جبيك (غير مستخدم)

غير مستخدم حالياً ويحتل الطبقة الأرضية من سرايا بنت جبيل الحكومية التي أعيد بناؤها بعد العدوان الاسرائيلي عام 2006. ينص التشريع اللبناني على أن سجن بنت جبيل مخصص للموقوفين والمحكومين بالسجن لما لا يتجاوز ستة أشهر أو الذين لم يبق من مدة أحكامهم إلا ستة أشهر (المرسوم 14310 المادة 2 الفقرة 8). مبنى السجن اليوم بات جاهزاً لاستقبال المحكومين والموقوفين لكنه لا يزال يحتاج الى أثاث وإمدادات كهربائية ونظام تدفئة. وما من سجن للنساء في محافظة الجنوب، وبالتالي يُمكن تخصيص سجن بنت جبيل للنساء.

عنابر العدم

«ألكتراز»: النسخة اللبنانية

ربما كان سجن رومية يسعى إلى تسجيل اسمه في كتاب غينيس للأرقام القياسية عن فئة السجون التي شهدت أكبر عدد من عمليات الفرار. تكشف السطور الآتية لأول مرة تفاصيل بعض هذه العمليات، ودقائق الإعداد ولحظات هرب سجناء إسلاميين ومصيرهم المحصور بين القتل والتوقيف

رضوان مرتضى

لم يُكتب لسجنٍ في العالم شهرة أكثر من سجن ألكتراز الأميركيّ. ذاك السجن الحربي، الذي كان يُحتجز فيه عتاة المجرمين ممن يُخشى هربهم، يُمثّل في الذاكرة السجن الأسطوري الذي لم يتمكن أحد من سجنائه من الفرار منه حياً، باستثناء ثلاثة هاربين، لم يُعرف مصيرهم، وقيل إنّ أمواج خليج سان فرانسيسكو أغرقتهم.

هذا في أميركا. أما في لبنان، فيكاد سجن رومية المركزي يتخطّاه شهرةً، لجهة عدد عمليات الفرار التي شهدها. المقارنة ليست غريبة؛ فالمجرمون في سجن رومية لا يقلّون خطورة عن نزلاء ألكتراز. هنا «أميرٌ» في تنظيم القاعدة، وأعضاء مجلس شورى فتاوى القتل وهدر الدم. وهنا أيضاً، عشرات «المجاهدين» الذين نفّذوا تفجيرات واغتيالات طاولت مدنيين وضباطاً وجنوداً في الجيش اللبناني، فضلاً عن تهديدهم أكثر من ضابط بالذبح، ممن استجوبوهم، لدى خروجهم. عدا عن مجرمين جنائيين آخرين، بينهم قتلة متسلسلون، سفكوا دماء عشرات الضحايا الأبرياء من دون رحمة.

يمكن الإمعان أكثر في المقارنة. الخارج من ألكتراز مفقود. حتى جثّته يبتلعها البحر، بحسب المتناقل. أما الهارب من رومية، فمعروف العنوان دوماً: قتيلٌ في أرض الجهاد، سوريا، أو مُعتقلٌ في سجونها إثر محاولته التسلّل إلى أراضيها. هكذا تكثر عمليات فرار السجناء للالتحاق بركب المعركة الدائرة هناك. والمشهد بات يتكرر بسيناريو شبه اعتيادي، ما خلا بعض الوسائل الخلّاقة التي يعتمدها السجناء أحياناً. هنا قضبان السجن الحديدية تُنشر بآلات حادة تدخل بقدرة قادر. «الأبطال» هم أنفسهم، سجناء إسلاميون غالباً ما يكونون من تنظيم «فتح الإسلام». ينشرون الحديد ويستخدمون الشراشف حبالاً للتسلّق. يخرجون إلى الحرية، ربما، من دون أن يلحظهم أحد. أما المقصّرون والمتواطئون فضباط ورتباء وعناصر تبقى دوافعهم مجهولة.

صيف العام الماضي، اهتزّ السجن المركزي على وقع أهم عملية فرار تحصل. تمكن خمسة سُجناء من الهروب باستخدام ملاءات الأسرّة للنزول عبر الحائط والاختلاط بزوّار السجن قبل مغادرتهم. الخطير في المسألة أنّ أربعة منهم ينتمون إلى تنظيم «فتح الإسلام» الذي خاض معارك عنيفة مع الجيش اللبناني في مخيم نهر البارد عام 2007. وفضلاً عن أنّ أخطرهم يدعى محمد عبدالله الدوسري الملقب بـ«أبو طلحة الكويتي» كان يُعدّ سفير تنظيم القاعدة في لبنان، هناك كل من مدحت أحمد (مواليد 1963) سوداني، عبد الله الشكري (مواليد 1984) سوري، عبد العزيز المصري (مواليد 1985) سوري، عبد الناصر سنجر (مواليد 1971) لبناني. ويُشار إلى أنّ المعلومات التي يتناقلها الإسلاميون تُفيد بأنّ أبو طلحة المذكور وقع في قبضة أجهزة الأمن السوري أثناء محاولته التسلل إلى الداخل السوري، علماً بأنّ المجموعة التي كانت ترافقه وقعت في كمين للجيش السوري فسقط أفرادها بين قتيلٍ وجريح.

وبالطريقة نفسها، سبقهم في الهرب القيادي في تنظيم فتح الإسلام الشيخ وليد البستاني. كان الأخير يُعدّ العدّة قبل فراره، فراح يمارس الركض يومياً لنحو ساعة. وبقي على هذه الحال خلال الأشهر الأخيرة من وجوده في السجن، حتى إن بعض النزلاء كانوا يتهكّمون عليه أحياناً. كانت الخطة تقضي بأن يفرّ البستاني مع شخص آخر. لكن عندما حانت الساعة الصفر، كسر الآخر قدميه إثر سقوطه عن سور السجن. ويُروى أن البستاني وقف بجانب صديقه، رافضاً الفرار وحده؛ لأنّهما خططا للأمر معاً، فرفض السجين المصاب، طالباً منه الإكمال وحده. حرّره من أي التزام أخلاقي، فسحبه البستاني إلى جانب شجرة ثم أكمل وحيداً. مرّت شهور طويلة ليخرج بعدها البستاني إلى العلن، ويعلن الإمارة الإسلامية في القلعة في منطقة القصير السورية. بعدها بفترة قصيرة، انتشرت مقاطع فيديو تبيّن محاكمته وتصفيته لقتله مسلّحين من الجيش السوري الحرّ.

> **كان القيادي في تنظيم فتح الإسلام الشيخ وليد البستاني يعد العدة قبل فراره ويمارس الركض يوميًا لنحو ساعة**

أخيراً، وربما ليس آخراً، سُجّلت آخر عملية فرار، حتى تاريخ كتابة هذه السطور، في الجمعة الثانية من شهر تشرين الأول 2012؛ إذ تمكّن ثلاثة سُجناء، والعدد على ذمّة إدارة السجن، من الفرار بطريقة لم تُعلن بعد. السجناء الثلاثة قياديون في تنظيم فتح الإسلام هم: السوري عمر عثمان (مواليد 1980) والجزائري فيصل عقلة (مواليد 1981) والفلسطيني محمود فلاح، علماً بأنّ جثّث اثنين من هؤلاء ظهرت على مواقع اليوتيوب مذيّلة بعبارة تُفيد بأنهما «قضيا شهيدين في سوريا». وقد بدأت القصة بعدما تعرّف نزلاء السجن إلى صورهما وصاروا يتبادلون المقطع

حقوق السجناء في إعلان دستوري ج

تفرد الخطّة الوطنيّة لحقوق الإنسان باباً خاصاً لموضوع إدارة السجون من زاوية حقوق الإنسان المسجون، وتقترح توصيات عديدة لتعديل قانونَي العقوبات وأصول المحاكامت الجزائية وإقرار قوانين جديدة وتخصيص ميزانيات ضخمة لبناء سجون تتوافق مع «القواعد الدنيا لمعاملة السجناء»

بسام القنطار

قبل أسبوعين، احتفل المجلس النيابي بإعلان الخطة الوطنية لحقوق الإنسان. واعتمدت الخطة فترة سبع سنوات (2013 - 2019) لإنجازها بصفة شاملة. يفترض أن تشكل هذه الخطة، بعد إقرارها رسمياً في مجلسي الوزراء والنواب، إعلاناً دستورياً مكملاً، علماً بأن تنفيذها يحتاج إلى مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات الإدارية النافذة وتعديلها، أو إصدار أخرى جديدة، أي ما مجموعه 66 قانوناً، عدا عن تدريب الكوادر البشرية وتمكينها على سبيل تنفيذ محتوياتها.

تشير الخطة الوطنية لحقوق الإنسان الى أن وضع السجون في لبنان، بما فيها أماكن الاحتجاز الاحتياطي، لا ترقى إلى أي من الوظائف السامية التي يفترض أن تلعبها السجون. فقياساً على «القواعد الدنيا لمعاملة السجناء» الصادرة عن الأمم المتحدة، يمكن اختصار وضع السجون بأنه يتأرجح بين السيئ والسيئ جداً واللاإنساني.

أما أبرز المشاكل التي تعانيها السجون في لبنان، بحسب الخطة، فهي الاكتظاظ الشديد «الخانق» لجميع السجون التابعة لوزارة الداخلية وهو يتجاوز نسبة متوسطة قدرها 300% تقريباً من طاقة جميع الأبنية على الاستيعاب.

وتطرح الخطة تساؤلات حول التوقيف الاحتياطي لما يقارب 30 ألف شخص سنوياً. يعني ذلك عملياً أحد أمرين: إما أن يوقف القضاء 26 ألف شخص من دون حاجة، لأنه يعود فيخلي سبيلهم، وإما أن إخلاءات سبيل الـ 26 ألفاً لم تكن صحيحة وتشكل خطراً على السلامة العامة أو على صحة التحقيق. كل ذلك يشير الى خلل في عمل المحاكم، إن لجهة البطء في المحاكمات، أو لجهة استعمال مفرط، أو حتى مخالف للقانون في بعض الأحيان، لحق التوقيف الاحتياطي.

الاستحقاق الأهم، الذي تطالب الخطة بأن يجري الالتزام به، هو الاتفاق على نقل مسؤولية إدارة السجون من وزارة الداخلية الى وزارة العدل، على أن يكون التنفيذ ضمن خمس سنوات، يفترض أن تنتهي في عام 2012. وإلى حين تحقيق انتقال الإدارة الكامل الى وزارة العدل، تقترح الخطة إيلاء صلاحية إدارة جميع السجون، بما فيها النظارات، لهيئة عامة مستقلة تخضع لوصاية وزارة العدل، تكون برئاسة قاض وعضوية ممثلين عن سائر الوزارات والاختصاصات المعنية بحسن إدارة السجون، وممثلين عن نقابتي المحامين وهيئات المجتمع المدني. كما تدعو الخطة الى توحيد إدارة السجون من قبل جهة واحدة مهنية متخصصة ودائمة، وإلغاء تعدّد الجهات ولا سيما وزارة الدفاع، والقسم التابع حالياً لفرع المعلومات في سجن رومية.

تطرح الخطة مجموعة توصيات حتى يتوافق واقع السجون ومقتضيات السياسات الجنائية الحديثة. التوصية الأولى تقضي بإقفال جميع الأبنية المستعملة كسجون في جميع المحافظات في أقرب وقت ممكن، والتي لا تتوافر فيها الشروط الهندسية لاستعمالها كسجون (وهي عملياً جميع السجون اللبنانية باستثناء سجن رومية المركزي)، والاستعاضة عنها ببناء سجون مركزية جديدة في كل من محافظتي الشمال والجنوب، وإصلاح سجن زحله وغيرها من السجون التي سوف تبقى قيد الاستعمال، ولو مرحلياً.

وتوصي الخطة، خصوصاً، بإقفال سجن وزارة

المصوّر عبر هواتفهم الخلوية. وفي هذا السياق، تكشف «الأخبار» كيفية حصول عملية الفرار الأخيرة، بحسب ما بيّنت التحقيقات. تعود القصة إلى نحو شهرٍ قبيل اكتشاف عملية الفرار؛ إذ تمكن الحرّاس مِن توقيف شاب فلسطيني بحوزته هوية مزوّرة إضافة إلى هويته، عندما كان يقوم بزيارة أحد السجناء. كان المذكور يحمل هويتين، شبه مطبقتين على بعضهما، قدّمهما إلى الحارس الذي يُسجّل الأسماء في الخارج على أنهما هوية واحدة. فشاءت الصدف أن سقطت واحدة عن الأخرى. ارتبك الشاب، فسأله العسكري عن صاحبها مستفسراً. حاول الأخير إخفاء ارتباكه بالقول إنه قادم في الطريق. طلب العسكري من الشاب الانتظار جانباً ريثما يصل المذكور. مرّ وقتٌ طويل لكن صاحب الهوية المنتظر لم يظهر. في تلك الأثناء، جرى التدقيق في صورة صاحب الهوية ليتبيّن أنها تعود لأحد السجناء، فجرى توقيف الشاب الزائر، وتبيّن أنه كان قد أصيب في وقتٍ سابق إثر أحد الاشتباكات بشكل أدّى إلى إحداث عاهة مستديمة في رقبته بارزة للعيان. وكان من المخطط أن يدخل الشاب وحيداً، ثم عند خروجه يكون برفقته السجين صاحب الهوية الثانية. يخرج مع الخارجين فتكون هويته بانتظاره. يومها أودع الموقوف السجن لتبدأ التحقيقات. وللتذكير، فإنّ عملية التوقيف المشار إليها كانت قد جرت قبل اكتشاف فرار السجناء الثلاثة، لكن التحقيقات حينها لم تكن قد اكتشفت أي علاقة للشاب الموقوف بها، علماً بأن ترجيحات الأمنيين عادت لتشير إلى احتمال اعتماد السجناء هذه الوسيلة للفرار. هكذا كان السجناء الذين ينوون الفرار يعتمدون هذه الطريقة، بعد ضمان خروجهم من زنانزينهم، بالتأكيد مع تواطؤ عسكريين، يختلطون بعدها مع الزوّار ليغادروا، وكأنّ شيئاً لم يكن.

وفي الأيام السابقة، أُعلن إحباط قيادة سرية السجون لمحاولة فرار جماعية من سجن رومية، حيث كان ينوي ما يقارب عشرين موقوفاً من فتح الإسلام تنفيذها، بحسب ما تناقلت وسائل الإعلام. وكشفت المعلومات المتداولة أن عدداً من هؤلاء السجناء عمدوا في أوقات سابقة إلى نشر عدد من القضبان الحديدية في مكتبة السجن، وكانوا يحاولون استحداث ثغرة في المشغل المقفل التابع للسجن. وأعقب ذلك، فرار أحد سجناء سجن حلبا، وهو صومالي الجنسية يدعى أبو بكر آدم، كان قد نقل من سجنه إلى مركز اليوسف الاستشفائي نتيجة إصابته بعوارض ضيق تنفس وأوجاع في الصدر. قفز السجين الفارّ من الطبقة الأولى من المبنى قبل أن يتوارى عن الأنظار، إلا أن الأجهزة الأمنية تمكنت من إعادة توقيفه. السجين الصومالي محكومٌ بتهمة الدخول خلسة إلى لبنان، إلا أن معظم من لم يُعثر لهم على أثر كانوا جهاديين.

الهارب من رومية معروف العنوان دوما: قتيلٌ في «أرض الجهاد»، سوريا، أو مُعتقلٌ في سجونها (هيثم الموسوي)

ديد

الدفاع في اليرزة وسجن قيادة قوى الأمن الداخلي «سيّار الدرك»، وإلغاء المرسومين اللذين أنشآهما، والاستعاضة عنهما ببناء جناح مستقل في سجن رومية خاص بحاجات الحماية الأمنية القصوى للمساجين الموضوعين فيه. كما توصي بإقفال نظارة الأمن العام، والاستعاضة عنها ببناء وتجهيز نظارة جديدة خاصة بالسجناء والموقوفين الأجانب المخالفين لقوانين السفر والهجرة. وقد بدأ العمل على ذلك البناء في محيط سجن رومية المركزي.

وفي موضوع الموقوفين احتياطياً، توصي الخطة بضرورة الإسراع في إنجاز التحقيقات والمحاكمات، من قبل القضاة والمحاكم المختصة، والعمل قدر الإمكان على تقليل قرارات التوقيف الاحتياطي. وتطوير وتنظيم سوق الموقوفين في الأوقات المناسبة من دون إبطاء الى مختلف المحاكم، وتوفير الأماكن الكافية لاستقبال الموقوفين في النظارات، إضافة إلى التشدّد في تطبيق المعاهدة الدولية لمناهضة التعذيب وسائر الأحكام القانونية اللبنانية التي تحظر التعذيب وسوء المعاملة والمعاملات المهينة أو الحاطّة بالكرامة، والتشدد في ملاحقة كل فاعل أو شريك أو محرض على ممارسات التعذيب ومعاقبته.

الترجمة العملية لهذة التوصية، تبرز مشروع القانون الذي تقدم به النائب غسان مخيبر قبل أسبوعين بعنوان «تجريم التعذيب». ويتضمن مشروع القانون، الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه، تعديلات على عدد من مواد قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

وتشمل ورشة تعديل قانون العقوبات أيضاً، بحسب الخطة، تطوير العقوبات البديلة للسجن، مثلاً: الأشغال للمنفعة العامة، الغرامات النقدية، دفع تعويض إضافي للضحية أو ذويها، اتخاذ التدابير الاحترازية كالحجز في مأوى احترازي أو العزلة في مؤسسة للتشغيل أو الحجز في دار للتشغيل، أو تدابير مقيدة للحرية كمنع الإقامة، أو الخضوع لدورات تدريبية أو الخضوع للمعالجة الطبية أو النفسانية أو التأنيب والنصح أو لحرية المراقبة أو المراقبة الاجتماعية. إضافة إلى إنشاء مؤسسة «قاضي تنفيذ العقوبات» الذي يتفرّغ لشأن تنفيذ العقوبات السجنية والفرعية والبديلة التي تحكم بها المحاكم، بما فيها قرارات التوقيف الاحتياطي، ويسهر على خروج السجناء دون إبطاء عند الانتهاء من تنفيذ العقوبة؛ ووضع حد أقصى لسنوات السجن في عقوبات السجن المؤبد، وتعديل جرائم المخدرات للفصل بشكل دقيق بين جرمي الإتجار والترويج.

> **تقترح الخطة تعديل قانون الانتخابات لمنح بعض الموقوفين حق الانتخاب في السجون**

كذلك تقترح الخطة تعديل قانون الانتخابات لإيجاد إطار تنفيذي يتيح للموقوفين احتياطياً، والمحكومين غير الساقطين من حقوقهم المدنية، ممارسة حق الانتخاب في السجون. والإسراع في تطبيق قانون تنفيذ العقوبات (القانون 2002/463)، الذي من شأنه إخلاء عدد من السجناء (يقدّر بـ 20 أو 25% من السجناء المحكومين).

تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون «الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان» قد سلك طريقه من لجنة الإدارة والعدل الى الهيئة العامة للمجلس النيابي لإقراره. وينصّ هذا القانون، الذي يشكل الإطار التنفيذي للخطة الوطنية لحقوق الإنسان، على إنشاء لجنة الوقاية من التعذيب، وآلياتها، المخوّلة زيارة السجون إنفاذاً لالتزامات لبنان بموجب البروتوكول الاختياري الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

وقد أصدرت اللجنة الدولية التابعة للجنة مناهضة التعذيب لدى الأمم المتحدة تقريراً هاماً عن واقع السجون اللبنانية بعد زيارة ميدانية وافقت عليها الحكومة اللبنانية صيف عام 2010، لكن هذا التقرير لا يزال سرياً.

الأخبار
al-akhbar

عنابر العدم

كيف نبني سجناً؟

اللجنة الوزارية تنجز المعايير الهندسية

توصي الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بإقفال جميع الأبنية المستعملة كسجون في جميع المحافظات في أقرب وقت ممكن، إذ لا تتوافر فيها الشروط الهندسية لاستعمالها. توصية قابلة للتحقيق بعدما أنجزت لجنة تحديد معايير بناء السجون في لبنان مهمتها وسلّمت تقريرها في تموز 2010

مهى زراقط

قد يصعب تصديق ذلك. لكن سجن رومية المركزي، الذي ينتقده الجميع، يعدّ السجن الوحيد في لبنان الذي تتوافّر فيه الشروط الهندسية الملائمة لاستخدامه مركزاً لاحتجاز الحرية. تصميم هذا السجن الهندسي يشبه كثيراً سجن «Fleury - Merogis» في فرنسا. أما باقي السجون في لبنان، فهي غير صالحة لهذا النوع من الاستخدام، وهذا ما يعترف به معظم الوزراء والمسؤولين المعنيين، كما لفتت إليه الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها رئيس مجلس النواب نبيه بري قبل أسبوعين.

وبما أن الاعتراف هو أول الطريق إلى الإصلاح، يعد المسؤولون ببناء سجون جديدة (المعلن عنها أربعة في الشمال والجنوب وبعلبك والبقاع) بالإضافة إلى سجن رومية «الذي يحتاج إلى هدم وإعادة بناء من جديد» كما قال الوزير مروان شربل في أحد تصريحاته. ومركز توقيف للأمن العام الذي «يشكل أولى الأولويات» كما قال اللواء عباس ابراهيم غير مرة أيضاً. وبغض النظر عن مشكلة توفير المساحات لبنّاء هذه السجون، وتمويلها، يبقى السؤال عن الطريقة الأمثل لبناء هذه السجون بشكل يجعلها لائقاً. وهذا ما توصلت إليه لجنة تحديد معايير بناء السجون في لبنان، التي شكلها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في شهر آذار 2009، وأنجزت عملها في تموز 2010.

عن هذه المعايير، يحكي ممثل مجلس الإنماء والإعمار في اللجنة، المهندس أكرم كرم. بعد دراسة لأوضاع السجون واحتياجاتها في لبنان، وزيارة سجون فرنسية وتبادل الخبرات، أمكن وضع تصوّر لما يفترض أن يتوافر في أي مبنى سيستعمل مركزاً لتوقيف مخالفي القانون.

لحظت هذه المعايير مختلف التفاصيل التي يعيشها السجين يومياً. كما تعلمت من المشاكل التي تشهدها السّجون اليوم وأبرزها الاكتظاظ. فأوصت بأن يحظى كل سجين بـ4 م2 في حال كانت الزنزانة ّمعدة لأكثر من 3 سجناء و5م2 في حال كاّنت معدة لأقل من ثلاثة سجناء، وتأمين الإنارّة والمتطلبات الرئيسية. وحددت بشكل مفصل المعايير المفترض توافرها في كلّ من غرف السجناء، بيت الخلاء، الممّرات، غرف الاستحمام، الغسيل، غرف المراقبة، غرف العزل (التأديبي والعادي)، غرف الوافدين الجدد، الإدارة والمحفوظات، القسم الترفيهي (النزهة، الرياضة، الملعب الرياضي) والقسم الاجتماعي والتربوي (مركز الخدمات الاجتماعية، المكتبة، القسم التربوي، غرفة الصلاة، غرفة المسرح). وقسم الزيارات (استقبال الزوار، الزيارات العادية، الزيارات العائلية، زيارات المحامين)، غرف المحاكمة الخاصة بالسجين في حال ارتكب مخالفة داخل السجن، غرف ملحقة (ركن المراقبة) ووحدة السكن العائلية (في حال وجدت) والمشاغل (الإنتاجية والتعليمية) والمطبخ والمستودعات والمستوصف، ومنامة الحرس.

في كل قسم، أو غرفة، وضعت معايير هندسّية تفصيلية تتعلق بالمساحة، نوع الشبابيك، الأبواب، الأرضيات، الجدران والأسقف، الإنارة، المفروشات، مآخذ الكهرباء،التهوئة والتكييف، التدفئة. معايير توفّر للسجين حقوقه الإنسانية، وتحرص في المقابل على تفادي ما قد يحدث داخل السجن من أعمال شغب، شجارات، اعتداء على السجناء أو الموظفين. فتستخدم مواد غير قابلة للخلع أو الكسر، تحافظ على الخصوصية وتحمي من قد يتعرّض للاعتداء.

في المعايير التنظيمية، نبدأ من الموقع الذي يستحسن أن يكون في مكان بعيد نسبياً عن المناطق السكنية، وفي حال تعذر ذلك يجب مراعاة المعايير التالية: أن يبعد السور الرئيسي عن أقرب بناء خارجي مسافة 30 متراً، وأن يتضمن طريقاً دائرياً حوله، وقناة دائرية بالإضافة إلى تصوينة خارجية. كما يفترض أن يبتعد السور عن أقرب بناء داخلي 10 أمتار. وتقام على زوايا السور أبراج من الباطون للحماية والمراقبة يكون الدخول إليها من الطريق الدائرية. ويجب أن يكون من السهل الوصول الى الأبراج عبر أدراج من الداخل وعبر أبواب كهربائية. وتجهز الأبراج بنظام تدفئة وتبريد، وبمكان للسلاح. وأن يتاح للمراقب رؤية جميع الشبابيك والممرات الخارجية والواجهات والاسطح والنزهة. وأن يقام مدخل أسفل البرج، بحيث يمكن للحارس إلقاء قنابل من فتحة موجودة عند أقدامه مجهزة بإنارة للمراقبة وكاميرات للمراقبة وأماكن مدروسة لإطلاق النار إذا دعت الحاجة (متراس).

الدخول والخروج من السجن يجري عبر باب رئيسي واحد، على أن ينشأ مبنى انتظار للزوار والموظفين خارج حرم السور. وفي حين يفترض أن يصل معدل السجناء، بالنسبة لعدد السكان، 1 علّى ألف. يستحسن أن لا يتعدى الحد الأقصى لعدد السجناء الـ700 فّي سجن واحد. أما هيكل البناء فيجب أن يكون من الخرسانة المسلحة المقاومة للزلازل والحريق، وأن لا يتعدى عدد الطوابق في السجن ارضي، و أربع طبقات، تكون قابلة للتوسع في المستقبل خاصة عدد غرف السجناء.

أما لجهة الاستعمال، فتلحظ المعايير وجود: زوار، سجناء، عاملين ومراقبين،أمتعة ومواد. وبناءٍ على هذه الحاجات، نظمت مواقع الاجنحة والاقسام بحيث ينشأ موقف للزوار يركنون فيه سياراتهم خارج سور السجن،يدخلون بعدها إلى مبنى الزوار، ويدخلون على دفعات إلى السجن. في حين يصل السجناء بواسطة ناقلات خاصة عبر الباب الرئيسي، يفتشون ويسلمون أمتعتهم ويتوجهون إلى ركن للمعلومات والعيادة المركزي معدّ للوافدين الجدد. وبعد فترة مراقبة، ينقل السجناء إلى غرفهم، على أن يكون متاحاً لهم التنقل إلى: المكان المخصص للنزهة، غرف النشاطات، الزيارات ومقابلات المحامين، المستوصف، المشاغل، العزل التأديبي والعزل العادي. ولم تنس لجنة المعايير تخصيص زنازين لذوي الاحتياجات الخاصة.

في كل من هذه الأقسام ترتيبات هندسّية مناسبة تسمح بوجود مراقبين ومفتشين. مثلاٍ، في غرفة العزل التأديبي، التي غالباً ما تؤوي سجناء خطرين، لا يكون الحارس في مواجهة مباشرة مع السجين بل يتعامل معه من خلال فاصل. لهذا توصي المعايير بأن لا تقل مساحة هذه الغرفة عن 7 م2، وأن لا يقل عرضها وارتفاعها عن 2,5. أما الشبّاك فلا تقل مساحته عن 10% من مساحة الغرفةّ على أن يكون في القسم الأعلى من الجدار وأن يمكن رؤيته من أبراج الحماية. وتستخدم في هذه الزنازين (نسبتها غرفة واحدة لكل 75 سجيناً) وحدات إنارة غير قابلّة للتفكيك وتجري إنارتها من غرفة التحكم (بخلاف بقية الزنازين أيضاً). أما بيت الخلاء فيكون مماثلاٍ لغيره باستثناء المغسلة وكرسي الحمام التي تكون من الـINOX غير القابل للتفكيك كما يضاف إليها «دوش» غير قابل للفك.

من التفاصيل الإنسانية، التي تلحظها العمارة، يلفت كرم إلى أنه يجب أن يكون عدد السجناء مفرداً في كل زنزانة، بحيث لا يشكل النزلاء فريقيّن متخاصمين. وأن تكون غرف الاستحمام خارج الغرف، حتى لا يتعرّض أحدهم للاعتداء عليه. كما يوصي بتخصيص غرفة للقاءات العائلية بين الزوج وزوجته «تمنح غالباً لحسني السير والسلوك». كما يلفت إلى أهمية أن يصل المراقبين والمفتشين إلى السجن عبر مرآب خاص بهم، محمي ومنفصل عن مواقف الزوار حتى لا يتعرّضوا للاعتداء في حال وجود مشاكل.

هذه هي بعض المعايير التي وضعتها اللجنة. وفي حين يرفض كرم الإشارة إلى الكلفة التقريبية التي يحتاج إليها بناء سجن يلتزم بها، تشير التقديرات إلى أنها قد تتجاوز الثلاثين مليون دولار. فهل نحلم ببناء سجون وفق المعايير الدولية؟

يشبه سجن رومية في تصميمه سجن Fleury – Merogis الفرنسي (هيثم الموسوي)

المهندس أكرم كرم

> **يجب أن يكون عدد السجناء مفرداً في كل زنزانة حتى لا تنقسم بين فريقين**